جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التكامل الاقتصادي في ظل منظمة التعاون الإسلامي

الفرص والتحديات

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

❖شبلي رميساء

إشراف الأستاذ:

كعوان سليمان

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة العلمية
- كعوان سليمان	مشرفا	أستاذ محاضر (أ)
- قحام وهيبة	رئيسا	أستاذ محاضر (أ)
- أرزيوقات مولود	ممتحنا	أستاذ محاضر (أ)

السنة الجامعية 2020/2021

الإهداء

إلى أبي الغالي الذي رباني عن الفضيلة، وأرشدني على طريق النور منذ نعومة أظافري، الذي تعب من اجلي و أوصلني إلي نهاية مشواري الدراسي، والدي الحبيب حفظه الله وجزاه خيرا ما يجازي أبا عن ابنته أدام الله في عمره دمت سندا لي طول حياتي.

إلى التي تجري من تحت أقدامها الجنة، والدتي العزيزة الغالية الحنون و نور دربي أمد الله في عمرها وحفظها و أدامها لي من كل شر ذمتي لي سندا طول حياتي.

رفيقة دربي و روحي توأمي وبيت أسراري أختي العزيزة الغالية أسماء كنت و مازلت سندا لي في حياتي حفظك الله و أدامك لي.

إلى كل أفراد عائلتي العزيزة الغالية أخواتي الهام، سهيلة، أسماء، دنيا وإلى أزواجهم عادل، كريم، علاء الدين الذين هم بمثابة إخوتي أدامكم الله سندا لي طول حياتي.

إلى زوجي و نبض قلبي وشريك حياتي الغالي سيف الدين حماك وحفظك الله لي وإلى عائلتي الثانية انتم جزء من قلبي أمي الثانية سميرة و أبي الثاني عمار حفظكم الله لي و أدامكم سندا لي طول حياتي.

إلى كل الأصدقاء والزملاء شكرا.

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع وفاءا وتقديرا.

بعد الحمد لله تبارك وتعالى حق حمده،الذي وفقني لإتمام عملي على هذا النحو مع الاعتراف لأهل الفضل في هذا البحث واجب وأكيد فإني أجزل الشكر والامتنان وأسجل بكل تقدير واحترام فضل الأستاذ المشرف **كعوان سليمان** الذي وجهني في انجاز هذه المذكرة المتواضعة.

كما لا يفوتني التنويه بفضل الأساتذة الكرام جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة قسم العلوم الاقتصادية.

وإلى كل من كان لنا عونا في إثراء هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

شكرا

ملخص:

ظهرالتكامل الاقتصادي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام الى تجمعات اقليمية و تكوين منظمات دولية لتحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية والامنية فقد اصبح ميزة مهمة في العالم لتحقيق التكامل بينهم، فتحدثنا عن منظمة عالمية التي تلقب بالصوت الجماعي للعالم الاسلامي، وهي ثاني اكبر منظمة حكومية دولية اسلامية بعد الامم المتحدة، وهي منظمة التعاون الاسلامي التي تطلع من خلال جميع اجهزتها المتخصصة والمتفرغة والمنتمية من اجل العمل على التعاون والتكامل بين البلدان وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء، فهي الاطارالتنظيمي الدولي الذي يجمع الدول الاسلامية، فاسلامية الدول الاعضاء هي العامل المشترك والضابط لعضوية المنظمة والدفاع لقيام تعاون دولي في الميادين المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، منظمة التعاون الاسلامي، التعاون الاقتصادي.

summary:

Economic integration emerged as a result of the desire of many countries to join regional groupings and form international organizations to achieve a number of economic and security goals. It has become an important feature in the world to achieve integration between them. Islamic after the United Nations, this is the Organization of Islamic Cooperation, which looks through all its specialized, full-time and affiliated organs in order to work on cooperation and integration between countries and to promote economic integration among member states. It is the international regulatory framework that brings together Islamic countries. And defense for international cooperation in various fields.

Keywords: economic integration, the Organization of Islamic Cooperation, economic coopération

فهرس المحتويات :

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	IV -III
فهرس المحتويات	VII-V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
مقدمة عامة	أ-ت
الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي لتكامل الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي	05-36
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي.	07-32
المطلب الأول: التكامل الاقتصادي و أهدافه	07-19
الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	07-12
الفرع الثاني: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي	12-16
الفرع الثالث: آثار التكامل الاقتصادي وشروطه	16-19
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي ومقوماته	19-23
الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي	19-21
الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي	21-22
الفرع الثالث: أهمية التكامل الاقتصادي	23
المطلب الثالث: منظمة التعاون الإسلامي	24-31
الفرع الأول : نشأة وتعريف منظمة التعاون الإسلامي	24-28
الفرع الثاني: أهداف ومبادئ منظمة التعاون الإسلامي	28-29
الفرع الثالث: ميثاق منظمة التعاون الإسلامي	30-31

المبحث الثاني :التكامل الاقتصادي وعلاقته مع منظمة التعاون الإسلامي	32-33
المطلب الأول: التكامل الاقتصادي وعلاقته مع التعاون الاقتصادي	32
المطلب الثاني: التعاون المالي وعلاقته مع التكامل الاقتصادي	33
المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة	34-36
المطلب الأول: الدراسات السابقة	34-35
-الفرع الأول: دراسة التعاون في منظمة المؤتمر الإسلامي. -الفرع الثاني: دراسة تعزيز وتعميق التعاون المالي بين الدول الإسلامية كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. -الفرع الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله.	34 34 35
المطلب الثاني: القيمة المضافة.	35
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي في منظمة التعاون الإسلامي	39-73
تمهيد	39
المبحث الأول: واقع التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي	40-64
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإسلامي	40-46
الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي الإسلامي الفرع الثاني: أهمية وأهداف التكامل الاقتصادي الإسلامي الفرع الثالث: مجالات العمل الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي	40-41 41-42 42-46
المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي	46-64
الفرع الأول: الوضع الاقتصادي في البلاد الإسلامية وإمكانية التكامل فيما بينها الفرع الثاني: آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي	46-48 48-61
المطلب الثالث: الاتفاقيات العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري في الدول الأعضاء	61-64
المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي في منظمة التعاون الإسلامي والمساعدات التي قدمتها	65-73
المطلب الأول: التعاون الاقتصادي بين بلدان المؤتمر الإسلامي في السوق الإسلامية المشتركة	65-68

المطلب الثاني: التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إطار جائحة كوفيد-19.	68-71
المطلب الثالث: المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	71-73
المبحث الثالث: الفرص والتحديات في منظمة التعاون الإسلامي في ظل الوضع الطبيعي الجديد	74-81
المطلب الأول:الفرص والتحديات في منظمة التعاون الإسلامي	74-75
المطلب الثاني: نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية في العالم الإسلامي	76
المطلب الثالث: برنامج العمل في منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025	76-80
خلاصة الفصل الثاني	81
الخاتمة العامة	83-84
قائمة المراجع	86-90

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأمناء العامون السابقون لمنظمة المؤتمر الإسلامي	27
02	معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي	53

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.	49
02	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجاري بالدولار الأمريكي 2019	50
03	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجاري بالدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائية 2019.	50
04	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجاري بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية 2020-2021.	51
05	الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الإجمالي.	52
06	دول المنظمة ذات أعلى معدلات النمو خلال عام 2019.	54
07	عدد بلدان المنظمة ذات معدلات النمو السلبية 2012-2021.	55
08	مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	56
09	دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى حسب معدلات التضخم2019.	57
10	الدول العشر الأولى الأكثر تصديرا للخدمات عام 2019.	58
11	الدول العشر الأولى الأكثر استيرادا للخدمات 2019.	58
12	الميزان التجاري للمنظمة في السلع .	60
13	الميزان التجاري للمنظمة في الخدمات.	60

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يمر الاقتصاد العالمي بتفاعلات و تحولات اقتصادية كبيرة بزيادة معظم الدول على اختلاف أنظمتها نحو تكوين تكتلات اقتصادية، خاصة أن العالم يعيش الكثير من المتغيرات التي لم تعد على دولة دون الأخرى وبالتالي لم يتبق أمام الدول إلى الدخول في إطار التكامل الاقتصادي في كل المصالح والظروف الطبيعية و الجغرافية المشتركة فسعت معظم دول العالم إلى إقامة تجمعات و منظمات و هيئات من اجل الاستفادة من القيم المضافة و مزايا التي تنشئها وهدا التعاون قد يكون متطور لحد التكامل و الاندماج.

إنشاء المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية باعتبارها تقنية للتعاون المؤسساتي بين الدول، لا ينطلق من فراغ بل هو نتيجة ظروف دولية معينة و استجابة و تلبية لرغبة مشتركة تحدو الدول المنشئة لها و في هدا السياق قامت منظمة التعاون الإسلامي كمنظمة متميزة عن المنظمات الدولية الأخرى تلبية لحاجة الدول الإسلامية للتضامن الإسلامي معتمدة في دلك على المعتقد الديني وهو الإسلام كمحدد جوهري للتفاعل و التعاون في إطارها ومنه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية :

إلى أي حد نجحت منظمة التعاون الإسلامي كبنية قانونية تنظيمية في تفعيل التكامل الاقتصادي؟

يقودنا هدا التساؤل إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي منظمة التعاون الإسلامي و ميثاقها؟ و كيف تكاملها مع الوضع الراهن في البلاد الإسلامية؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجارب البلدان الأعضاء في منضمة التعاون الإسلامي؟
- ما هي مختلف التحديات و الفرص التي تواجه منظمة التعاون الإسلامي من اجل تحقيق الوحدة الاقتصادية؟

-فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها فيما يلي:

1- يعمل التكامل الاقتصادي في تطوير التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي

2- تقديم المساعدات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي

3- لا تزال منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة التحديات و الفرص القائمة بين البلدان في الوضع الطبيعي الجديد.

-مبررات و دوافع اختيار البحث:

توجد عدة دوافع تجعلنا نختار هدا الموضوع دون غيره لنجملها فيما يلي:

الأهمية التي يتضمنها الموضوع كونه يعالج التكامل الاقتصادي في إطار منظمة التعاون الإسلامي ومدى المساعدات التي تقدمها الدول فيما بينها.

قلة الدراسات التي عالجت موضوع التكامل الاقتصادي في ظل منظمة التعاون الإسلامي و تقييم مساهمته في إقامة التكامل بين الدول الأعضاء فيه

-أهداف البحث و أهميته :

- **أهداف البحث:**

يهدف هدا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التطرق المنظمة التعاون الإسلامي و كيف يكمن التكامل بين دولها
- التطرق إلى واقع التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي
- التطرق إلى أخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في ظل الوضع الجديد

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية الموضوع انه يعالج التكامل الاقتصادي في منظمة التعاون الإسلامي , فهده المنظمة تكاد تكون المنظمة الدولية الحكومية الوحيدة التي تنهض على أسس دينية ,من خلال التعرف على بنيتها القانونية و التنظيمية و الأهم من ذلك هو النشاط الذي تمارسه و فعاليتها و انجازاتها في المجالات المختلفة.

-حدود البحث :

بغرض معالجة الإشكالية المقترحة و تحقيق أهدافها نضع إطار يحدد دراستنا و يتمثل في الحدود التالية:

- ✓ الحدود الزمنية : مند نشأة المؤتمر الإسلامي { الذي أصبح الآن منظمة التعاون الإسلامي}
- ✓ الحدود المكانية :57 دولة

-المنهج و الأدوات المستعملة في البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي و المنهج التحليلي كما تم إتباع المنهج التاريخي لدراسة مسيرة منظمة التعاون الإسلامي و التجارب التكاملية بين الدول مع الاقتصاد العالمي.

و قد استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:

الكتب و التقارير و المجلات و الدراسات المتعلقة بمنظمة التعاون الإسلامي و التكامل الاقتصادي بغية تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء فيها.

-هيكل البحث:

لقد قسمت هدا المبحث إلى فصلين و في كل فصل ثلاث مباحث فقد خصص في الفصل الأول، المبحث الأول التكامل الاقتصادي و أهدافه والمبادئ التي يقوم عليها و مراحله و شروط قيامه وأيضا تم التطرق فيه إلى منظمة التعاون الإسلامي أهدافها و مبادئها و الميثاق التي تقوم عليه.

أما المبحث الثاني فقد تم استعراض العلاقة بين متغيري الدراسة أي أن التكامل الاقتصادي و المنظمة التعاون الإسلامي و المبحث الثالث تم التطرق إلى الدراسات السابقة , أما عن الفصل الثاني فقد خصصت فيه منظمة التعاون الإسلامي في إطار التكامل الاقتصادي فقد جاء في المبحث الأول واقع التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي و في المبحث الثاني بعض التجارب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي , أما المبحث الأخير الفرص و التحديات في منظمة التعاون الإسلامي.

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي لتكامل الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي.

تمهيد الفصل الأول

التكامل الاقتصادي يساعد الدول على التقارب و تكوين علاقات و اتفاقات و تحقيق المصالح بينهم تفيد الطرفين في مجالات متعددة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و غيرها فتحاول الدول إنشاء منظمات دولية لتوحيد البلدان من اجل قيام التكامل و التعاون و تعزيز العلاقات مثل منظمة التعاون الإسلامي التي هي منظمة دولية إسلامية تدافع و تحمي صورة الإسلام الحقيقية و تصدي لمحاولات تشويهها، و هي المنظمة الوحيدة التي تتحدث باسم العالم الإسلامي و تساعد دولها الأعضاء.و فيما يلي سوف نتطرق على التكامل الاقتصادي و أهدافها و أهم المراحل و المقومات التي يقوم عليها أما عن منظمة التعاون الإسلامي فسوف نتطرق كيف نشأة و أهدافها و الميثاق الذي تقوم عليه.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي ومنظمة التعاون الإسلامي

كثيرا ما يختلط عند البعض مصطلح التكامل الاقتصادي مع بعض المصطلحات المشابه له و القريبة منه كالتعاون الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي ...الخ و كذلك مصطلح منظمة التعاون الإسلامي الذي كان لها دور الكبير في توحيد العلاقات بينهم. وعليه يجدر بنا الشروع في تحديد الإطار المفاهيمي للمصطلحين و التعرف عليهم.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي وأهدافه

حظي التكامل الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين الغربيين و العرب و عليه فسنتطرق إلى أهم العناصر الموجودة فيه.

الفرع الأول: نشأة و تعريف تكامل الاقتصادي.

أولا- نشأة التكامل الاقتصادي

ترجع فكرة التكامل الاقتصادي و أساسياته من الناحية التاريخية إلى الاقتصادي فينر سنة 1950 حيث وضع نظرية الاتحاد الجمركي التي تركزت على أثار إلغاء التعريفة على تنشيط التجارة و تعظيم رفاهية الدول التي تسعى إلى التكامل.[1]

فإذا كانت الدوافع الاقتصادية هي الأساس للتكامل فان الدوافع السياسية كان لها وزنا أيضا مما جعل الفكر التكاملي يرتبط بالتوجهات التي سادت بعض الأقاليم في سعيها نحو توثيق العلاقات فيما بينها وذلك على نحو يتجاوز العلاقات القائمة على النطاق العالمي و تحقيق اندماجها في وحدة سياسية كبيرة و خير مثال على هذا التوجه الأوروبي الذي يعتبر الرائد في إقامة السلام بين الجارتين ألمانيا و فرنسا و التحول إلى التعاون بدلا من الصراعات التي تحولت إلى الحروب.

إذن فصياغة التكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة، يسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي

[1] محمد سعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة، قاهرة، 2005، ص182.

حيث يتم تقسيم العمل و التبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة.[1] فالشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الأخر في أوجه متعددة فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه و على مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، و كذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي و الشروط الأساسية للاتفاقيات.

ثانيا- مفهوم التكامل الاقتصادي :

أ- التكامل لغة :

إن كلمة "التكامل " من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل ،التمام أما من الناحية الفعل، فينبغي تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر ،وترك القطاعات المتنافسة.

كما أن كلمة التكامل تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد وقد تم استعمالها على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي، بحيث أصبحت أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار، فالقطاعات الاقتصادية كما هو معروف يكمل بعضها البعض الآخر ،فالقطاع الزراعي يكمل القطاع الصناعي من خلال ما يقدمه له من مواد أولية والتي لا يمكنه العمل من خلالها ،كالقطن المستعمل في صناعة المنسوجات ،وهذا ما يسمى تكاملا قطاعيا كما يمكن أن يكون التكامل بين دولتين أحدهما صناعية والأخرى زراعية وهذا هو مفهوم التكامل أو الترابط في المجال اللغوي.[2]

ب- **التكامل اصطلاحا :**

للتكامل الاقتصادي العربي مفاهيم مختلفة تختلف باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية إلا أنه في العموم يحل معنى ربط أجزاء معينة بعضها ببعض هذا الربط يكون نتيجة لإجراءات وترتيبات يتم اتخاذها من طرف حكومات الدول المتكاملة باتفاق يتم بينهما ،ويتم التكامل الاقتصادي بين دولتين على الأقل لها خصائص مشتركة تدفعها نحو تحقيق عملية التكامل فيما بينها ومن هذه الخصائص المشتركة والمحفزة لعملية التكامل الاقتصادي ،وتهدف من خلال إقامتها للتكامل الاقتصادي إلى تحقيق تنمية مواردها والرقي بأحوالها الاقتصادية

[1] عمر محي الدين الجلوي، **الأجوبة الخاصة لأسئلة العلاقات الاقتصادية الدولية**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2008-2009 ،ص19.

[2] رابح فضيل ،"**التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه** "، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر1955 ، ص 2

وتحقيق أغراض سياسية ،كأن تجعل من التكامل الاقتصادي الطريق نحو الوحدة السياسية أو لتحقيق أغراض أمنية.[1]

ج- تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين الغربيين :

يعرف تنبرجن J.Tinbergen التكامل الاقتصادي على أساس انه يحتوي على جانبين احدهما سلبي و الأخر ايجابي فالجانب السلبي يقوم على أساس إلغاء أدوات معينة في السياسات الاقتصادية الدولية، أما الجانب الايجابي فانه يقوم بإلغاء عدم الاتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل و برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل تجول إلى المجتمع الجديد الموحد[2]

يعرف بيلا بالاسا Bela Ballassa التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة ،وبهذا الوصف فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة.

وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[3]، مما يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها ويراد الوصول اليها من خلال التكامل.

- أما الاقتصادي هوفمان Houfman فيقول بأن قيام تكامل اقتصادي يشترط وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية .[4]

---

[1] قدور بوزيدي ،"**التكامل الاقتصادي العربي** " رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 1999،ص15

[2] جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي و تحدياته**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص40.

[3]Yalwiga Farowiez Economie International ,Benjamin,quebec,1995,p265

[4] بوقارة حسين ،"**سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج**" ، مطبوعة محاضرات طلبة قسم الماجستير دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة ،الجزائر ، 1993 /1994م .

د- تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين العرب :

إن الدكتور "فؤاد الدمرسي " صاحب كتاب (الرأسمالية تحدد نفسها) ،يعرف التكامل بأنه "عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في الوقت نفسه في كل مجال القوى الإنتاجية ومجال العلاقات الإنتاجية أو بمعنى آخر فإن جوهر التكامل هو عملية تعاون اقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معين من تدويل القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية ."[1]

ويعرف الاقتصادي الدكتور محمد صابر عنتر التكامل الاقتصادي على انه تحويل الأجزاء إلى كل أو تشكيل كل واحد من الأجزاء متعددة، و يعني مفهوم التكامل الاقتصادي تشكيل اقتصاد قير قومي

أما الدكتور عبد الغني عماد "فيعتبر أن التكامل الاقتصادي هو " جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإداري بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة،تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية."[2]

- ومنه نستنتج أن التكامل الاقتصادي " هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها ،فهو يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين دول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو ويهدف إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين
- الدول.

[1] مرسي فؤاد ،"**دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي** "، مجلس الوحدة الاقتصادية الأمانة العامة، عمان،الأردن،1983م،ص5

[2] عماد عبد الغني،"**التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة** –أسباب التغير وشروط الانطلاقة ،مجلة المستقبل العربي ،العدد250 ،ديسمبر 1999 م ،ص 65

ثالثا– التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم المتقاربة :

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي فالبعض منهم استعمل مصطلح "**الاندماج**" والبعض الآخر استعمل مصطلح "**التعاون**" وآخرون مصطلح "**التكتل**" ومنهم حتى من يرى بأنه مفهوم غير دقيق وجامد ولإيضاح ذلك بدقة نرى أنه من المناسب التفرقة بينهم وبين بعض المفاهيم كالتعاون الاقتصادي والاندماج الاقتصادي.

أ– التكتلات الاقتصادية :

يعرف التكتل الاقتصادي بأنه " تجمع عدد من الدول تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك بحيث يكون التجمع في إطار معين قد يكون اتحاد جمركيا أو منطقة تجارة حرة".[1] ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدة التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.[2]

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم بمساعدة العلم والتقنية وتزايد الإنتاج وتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل.[3]

ب–الاندماج الاقتصادي :

يعتبر الاندماج صيغة متقدمة للتكامل تتضمن توجيهات نحو التكامل متضمنة إعادة تركيب أو هيكلة الاقتصاديات والمؤسسات الاقتصادية بما يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من أجل أغراض متفق عليها للمجموعة المعنية في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية والتربوية والعلمية

---

[1] عوض إكرام عبد الرحيم، "**السوق الشرق أوسطية**"، مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 30.

[2] الجوهري يسري،" **دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية نشأة المعارف**"، الإسكندرية ،مصر، 1975، ص26.

[3] منير الحمش،" **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين متأهلات في الفكر والنمو والأزمات**"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 129.

والاجتماعية، فمفهوم الاندماج إذن "يقل قليلا عن الوحدة الاقتصادية وهو بذلك يختلف نوعيا عن التكامل."[1]

الفرع الثاني: دوافع و أهداف التكامل الاقتصادي

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي

إن دوافع التكامل تتمثل في المزايا و المنافع التي يمكن أن تحققها أو تحصل عليها الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحققه من منافع و مزايا قبل التكامل، حيث انه تم تحقيق زيادة كبيرة في هذه المزايا و المنافع الاقتصادية فإنها ستكون بمثابة الدافع الذي يدفع إلى التكامل والذي يزداد كلما كانت هذه الزيادة كبيرة و فعالة. ومما لاشك فيه أن للتكامل مزايا ومنافع اجتماعية وسياسية وغيرها يمكن تحقيقه من تطور اجتماعي وثقافي في مجرى عملية التكامل وفي زيادة القوة السياسية للدول من خلال تكاملها. فإن المزايا و المنافع التي يمكن تحقيقها من الجانب الاقتصادي تتمثل في:

1. اتساع حجم السوق: ومن خلال التكامل يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق فيصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع و مجال اكبر يستوعب كل المنتجات ويمكن أن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر قيام صناعة حجم و كفاية اقتصادية، فإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية يقف عائق أمام اقتحامها لهذه الأسواق، ومما لاشك فيه أن اتساع حجم السوق ما يتبعه من نمو الطلب على المنتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي الى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة منها:

- اتساع المجال والفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج، حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة والزيادة من كفاءتها الإنتاجية.

[1] صايغ يوسف عبد الله ،"**الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية** –دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي" ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،لبنان ،1982 ،ص160

- بما أن ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى حد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبيرة.
- كما أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل[1].

2. زيادة التشغيل: نظرا لما يترتب على التكامل الاقتصادي من توسيع للسوق، وما يتبعه من توسيع في الإنتاج وفي النشاطات الاقتصادية اعتمادا على ذلك فانه يفتح مجالا اكبر وفرصا أكثر من دولة، وهذا ما يؤدي حتما وبالضرورة إلى توفير فرص تشغيلية اكبر، وهذا ما يجعلنا نقول انه يمكن للتكامل الاقتصادي أن يساهم مساهمة فعالة في الحد من البطالة الواسعة الانتشار كما يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الأخرى التي لديها قدر اقل من العمل.
3. زيادة معدل النمو الاقتصادي: إذ أن التكامل يسمح بتوفير إمكانات اكبر لاتساع الإنتاج بحكم توسيعه للسوق بالاعتماد على ما تم توفيره من عناصر الإنتاج بعد عملية التكامل، حيث أن عملية الإنتاج و النشاطات الاقتصادية لم تبقى مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة، وإنما أصبحت تعتمد في توسعها على كل ما هو متوفر من عناصر الإنتاج في مجموعة الدول المتكاملة، وبذلك نتمكن من توفير قدر اكبر من رؤوس الأموال، وقدر اكبر من الأيدي العاملة وبالخصوص الماهرة والفنية منها، وقدرات إدارية وتنظيمية اكبر، وهذا ما يؤدي إلى التوسع بشكر كبير وحجم إنتاجية تسمح بزيادة درجة التخصص و تقسيم العمل[2].

ذلك أن عملية التصنيع إذا تمت في نطاق تكتل إقليمي فإنها ستعود بالفائدة على المنطقة كلها، وهي فوائد تفوق بكثير التي يمكن لأي بلد تحقيقها حين يقوم ببدل جهود للتصنيع لوحده، وذلك لأنه كلما اتسعت السوق التي تستوعب المنتجات الصناعية اتسعت معها فرص التخصص الذي

[1] إكرام عبد الرحيم، "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**"، مكتبة مديولي، ط1، 2002، ص ص59–60

[2] فاتح حسين خلف، **" العلاقات الاقتصادية الدولية"**، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1، 2001، ص ص 165-166.

تظهر فوائده في مجالات معينة متى توفرت للصناعة منطقة واسعة تحتوي كل المرافق الضرورية ومتى توفرت لها جليا المواد الخام وموارد الطاقة القريبة والرخيصة[1].

وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية بما يحقق النمو في ناتج الدخل القومي، خاصة وان متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع والنمو المتمثل في إمكانات التسويق الواسعة و الإمكانات المادية والبشرية والمالية وغيرها، كلها تفتح المجال أكثر للقدرة على النمو[2].

4. يتيح التكامل الاقتصادي القدرة للاقتصاد: وبالخصوص الاقتصاد النامي على إقامة نشاطات إنتاجية هامة لنمو الاقتصاد وتوسيع قاعدته الإنتاجية التي يكون من الصعب على الدول النامية من غير التكامل أن تقوم بها وبكفاءة وذلك لمحدودية سوقها ومحدودية الموارد المتاحة فيها، ومن أهم هذه النشاطات هو الصناعات الإنتاجية وصناعة مستلزمات الإنتاج، حيث أن القيام بها لا يتطلب توفير إمكانيات اقتصادية ضخمة من جهة وسوق واسعة من جهة أخرى، حتى يتاح لها أن تقاوم بحجوم اقتصادية وهو ما يتعذر توفيره عند معظم الدول النامية، ولهذا فهي تعتمد دائما على الخارج في استيراد الآلات والمكائن ومستلزمات إنتاج مشاريعها، وهذا ما يجعل عملية الاستثمار ومن ثم النمو والإنتاج تعتمد على متغيرات خارجية ترتبط بمدى استطاعتها على توفير التمويل الخارجي اللازم زد على ذلك مدى استعداد الدول الأخرى لتوفير هذه المستلزمات الاستثمارية و الإنتاجية، لذلك فانه من الممكن للدول النامية أن تحل هذه المشاكل عن طريق التكامل والذي يمكنها من القيام بهذه المشاريع الهامة و الحيوية سواء لتوسيع القدرة الإنتاجية، وبالتالي متابعة عملية النمو لاحقا أو لاستمرار عمل النشاطات الاقتصادية وهو مكسب هام يمكن أن تحققه الدول النامية من خلال تكاملها.

5. إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية: والتي تحتاج هي الأخرى إمكانات ضخمة لقيامها بقدر مقبول، ذلك أن تكنولوجيا تعد كأحد أهم متطلبات التنمية و التطوير في الدول عموما، وتحقق الدول التي تساهم في عملية الابتكار و التطوير التكنولوجي مكاسب هائلة، الأمر الذي دفع بالبلدان المتقدمة إلى السيطرة على هذا المجال الحيوي، وذلك لاستخدامه كأداة لامتصاص

---

[1] إسماعيل العربي، **"التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة"**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، رغاية الجزائر، 1981 ، ص ص46-48.

[2] حسين عمر، **"الاقتصاد و العولمة"**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص7

موارد وخيرات البلدان النامية مقابل حصولها على التكنولوجيا التي تحتاجها عملية التنمية، دون التمكن من تحقيق تنمية حقيقية نتيجة هذا الامتصاص والاستشراف.

وبما اغلب الدول النامية ليس لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجية بمفردها وبالاعتماد على إمكانيتها المالية والبشرية بالذات، فإن التكامل يمكن أن يتيح قدرات اكبر في هذه الجوانب وبشكل الذي يمكن أن يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية[1].

6. تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي تكون مراعاة لمصلحة الدولة: فالتكامل الاقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل خاصة في المجال الدولي بشكل يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل تكاملها، حيث التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتل اقتصادية واحدة تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها الخاصة.

كما آن اتساع السوق يمكن بعض الدول الأعضاء من تعزيز مركزها في المساومات وتحسين معدلات تبادلها، لذلك فإن التكامل الاقتصادي يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين البلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى[2].

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي

يمكننا أن نوجز أهم أهداف التي يسعى إلى تحقيقها التكتلات الاقتصادية والتي ليست بالضرورة كلها اقتصادية فيما يلي :[3]

- ✓ الحصول على مزايا الإنتاج الكبير حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سلميا، وإعادة تكوين الحركة الحرة السلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.
- ✓ تسير الاستفادة من المهارات الفنية والأيدي العاملة بصورة وأفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي .

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 183-184.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص61.

[3] عبد المطلب عبد المجيد ،"**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** " ،الدار العربية للطباعة والنشر ،القاهرة ،مصر ،ط1 ،2003م ، ص ص52-53

- ✓ تسهيل عملية التنمية الاقتصادية حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام تكتل ،لذا أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
- ✓ يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية ،وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.
- ✓ رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من الناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.
- ✓ التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية أو التعرض للضغوطات السياسية.

الفرع الثالث :آثار التكامل الاقتصادي وشروطه

أولا : آثار التكامل الاقتصادي

- ➢ أثر خلق التجارة لقد عرف فاينر أثر خلق تجارة على أنه الأثر الذي يتعلق بالتجارة الجديدة، والتي تنشأ بين الدول حيث يؤدي إلى تحويل المشتريات من سلعة معينة ومن المصادر المحلية الأكثر ثمنا إلى المصادر الأقل ثمنا [1] ،بسبب تخصص كل بلد بالمنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ،وبالتالي زيادة التجارة نتيجة لاتساع السوق في أعقاب التكامل ، وهذا مفيد لدلو الاتحاد والعالم ككل لأنه يؤدي إلى الاقتراب من التخصص الأمثل للموارد ،وهو أثر ايجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية وهو ما يحدث عندما يتم نقل السلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل .
- ➢ أثر تحويل التجارة أي تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله ، وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية حيث يحد منها حيث أن التخصص الدول المتكاملة في مجالا تتولى إنتاجها وتقوم بتصديرها للدول الأخرى الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى كفاءة وتتولى إنتاجها وتقوم بتصديرها للدول الأخرى

[1] محمد هشام خواحكية ،" **التكتلات الاقتصادية الدولية** " ، مديرية المطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا ،1972م ، ص 49

الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى كفاءة وإنتاج أقل ،لأنه يعني الاعتماد على تخصص في الإنتاج بكلفة تفوق ما يمكن أن يتم في حالة الاعتماد على العالم الخارجي ،أي التضحية بالتخصص المستند إلى الكلفة الأدنى لصالح تخصص يتم على أساس كلفة أعلى وبالتالي إنتاجية أقل .[1]

- اتساع نطاق المنافسة :تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية ،وتيسر المبادلات التجارية[2] ،ويمكن للتكتل الإقليمي أن يقلل من القوى الاحتكارية داخل كل دولة عضو ،ويكسب المنتجين أعضاء آخرين نتيجة اتساع السوق ،وبالتالي تدخل شركات من بلدان مختلفة في منافسة أكثر شدة ،ولهذا ما يدفع المنتجين لأقل كفاءة إلى التوأم مع الوضع الجديد يرفع كفاءة إنتاجهم ،أما إذ لم يتواءموا مع الوضع الجديد ،فقد يخرجون من حلبة المنافسة وتتحول مواردهم إلى قطاعات أخرى تستخدمها بطريقة أكثر كفاءة .[3]
- كما يعمل التكامل الاقتصادي على تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية وبذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية .[4]
- وفرات الحجم :تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة الضيق الأسواق ،فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع مجالا أكبر ،فكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها على الاستفادة من تحرير التجارة ويتيح لها أن تستفيد من وفرات الحجم ،ويفسر ذلك بأن السوق المحلي عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم وكفاية اقتصادية.[5]
- فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري ،حيث تصبح مهيأة أمام رأس المال في مختلف البلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال وبخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة الحجم التي تتميز

---

[1] فليح حسن خلف ،"**اقتصاديات الوطن العربي** " ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، ط1 ، م2004 ، ص 26

[2] Jean Marc Siroén ,la régionalisation de l'économie mondial et multilatéralisme ,cahier de français ,n°299 ,novembre 2000 ,p40

[3] محمد يونس ،على عبد الوهاب نجاة ،"اقتصاديات دولية " ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،2009م ،ص 189

[4] محمد سيدي عابد ،"**التجارة الدولية** " ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،مصر ، 2001م ، ص 274

[5] بكري كامل ، مرجع سابق ،ص84

بوافرات داخلية ،ويكون أمام الشركات الأجنبية التي ترغب في توريد منتجاتها إلى بلد بعينه الخيار بين أن تخدم السوق عن طريق التصدير أو عن طريق إقامة مصنع محلي.[1]

ثانيا: شروط التكامل الاقتصادي

- من غير الممكن أن يحدث تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول بمجرد الرغبة فيه أو الحاجة إليه ،ذلك أن قيام أي تكامل اقتصادي مرتبط بتوفر شروط ،هذه الشروط منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ،وفي بعض الأحيان يجب توفر شروط أخرى لا هي اقتصادية ولا هي سياسية.[2]
- **1**-إلغاء القيود المتمثلة في الحواجز والرسوم الجمركية وإجراءات السياسة الجمركية (حماية ،إغلاق ، خفض ...) التي تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تنتقل بين الدول الأعضاء في الاتفاق عادة تتم عملية الإلغاء تدريجيا خوفا من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة وعادة لا تقف عملية الإلغاء عند حد إزالة الحدود الجمركية بين الدول بل تشمل كذلك أيضا الاتفاق بين تلك الدول على تفرقة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي أي من الدول غير الأعضاء في التكامل ،وكذلك ضبط عمليات إعادة التصوير.
- **2**-حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال في التكامل دون القيود أو حواجز وهذا يعني تسهيل هجرة وتنقل الأيدي العاملة الفنية والمتخصصة وغيرها سعيا وراء الحصول على أجور أفضل في مستواها ،مما ساعد على إزالة مشكلة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول.
- كذلك تسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء وذلك بإزالة الإجراءات والصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها وإليها ،وبهذا الإجراء تضمن الدول الأعضاء في الاتفاق زيادة في الإنتاج ونشاطا في التجارة فيما بينها .
- 3-تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في متلف النواحي الاقتصادية المتمثلة في الجوانب المالية والجوانب النقدية، وهذا يعني توحيد أسعار الضرائب على السلع والخدمات ،وكذلك تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية التحويل بينها، كل ذلك من

---

[1] محمد محمود الإمام ،"**اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي** " ، مجلة بحوث الاقتصادية عربية ، العدد السابع ، القاهرة،مصر ،1997م ،ص90

[2] فرح شعبان ،"**التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي** " ،مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الشلف ،2005 م، ص ص 12-13

شأنه أن يؤثر بصورة ايجابية على حركة تبادل السلع والخدمات بين هذه الدون عقبات وبالتالي الوصول إلى أفضل مستوى من الإنجاز في المبادلة بينها.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي ومقوماته

تكمن مراحل التكامل الاقتصادي ومقوماته فيما يلي:

الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة حيث يبدأ بمنطقة التجارة الحرة وينتهي بالاندماج الاقتصادي وتزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من مرحلة لأخرى وعددنا هذه المراحل المتتابعة الواحدة تلو الأخرى على النحو التالي:

أ- منطقة التجارة الحرة

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقرانه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد العضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية، أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة[1]. وأحد الأمثلة لمنطقة التجارة الحرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية إفتا[2].

ب-الاتحاد الجمركي

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية لدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية[3]، ويعمل على

---

[1] كامل بكري، "**الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص195.

[2] سعاد يحي، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص7.

[3] آسيا الوافي، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص27.

تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة، وتوسيع نطاق السوق[1]. ومن أشهر الأمثلة على تجارب الاتحاد الجمركي دول البنيلوكس الذي جمع بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ والذي عقد في سبتمبر 1955 [2].

ويمكن تلخيص أسس الاتحاد الجمركي في النقاط التالية:

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء.
- حرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي اتجاه باقي دول العالم .
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتم الاتفاق عليها.

-وبهذا تتميز منطقة الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة بتوحيد الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي مما يقيها من مواجهة مشكلة إعادة التصدير وما ينجز عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.

ج- السوق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي ،وما تم تحقيقه في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، فالسوق المشتركة تسمح بتكامل الأسواق وتكفل بتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل، وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر وتجعلها تعمل بحرية تامة وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تعتبر أعلى مراحل التعاون والاندماج الاقتصادي التي شهدتها أوروبا.[3]

د- مرحلة الاتحاد الاقتصادي:

---

[1] السعيد بوشول، "**واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص22.

[2] زينب حسن عوض الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية** "، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت، ص213.

[3] أحمد فريد مصطفى ،"**الاقتصاد النقدي والدولي** " ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر ، 2009م ، ص448

يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية[1]، ويتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي[2] :

- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين دول الأعضاء.
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية والمالية لدول الأعضاء.

هـ-الاندماج الاقتصادي التام

هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[3].

الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي

إن مقومات التكامل الاقتصادي تعنى العوامل التي تحفز إقامة هذه العلاقات بين الأقطار، وان كان في الماضي كان يتم على الجوانب الجغرافية و الثقافية إلا أن التطورات الدولية أظهرت عوامل أخرى ويمكن أن نوجز أهم المقومات في التالي[4]:

- اتساع الأسواق: حيث يسمح بالحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الإنتاجية خاصة بعد تقدم وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات والاقتصاديات الضخمة.
- المقومات المالية: والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة خاصة إذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة وكفؤة للقيام بدورها في تشجيع وتسهيل الاستثمارات اللازمة على مستوى المنطقة المتكاملة.
- تطوير البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية من احد مقومات التكامل، حيث أن تطويرها الدائم بما يتناسب مع المتغيرات والأدوار الجديدة سيكون احد الدوافع الهامة لتفعيل عملية التكامل.

---

[1] عادل احمد حشيش، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص270.

[2] محمد عبد العزيز، "**عجمية الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية**"، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000 ،ص144.

[3] عادل احمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1998 ،ص41.

[4] مهدي ميلود، "**التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأهول (عرض لبعض التجارب)**" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 ،ص ص37-38.

- إمكانية التخصص بين أطراف العملية للتكامل: بناءا على المزايا النسبية والموارد المتوفرة لكل طرف وبالتالي تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية والخدمية.
- التشريعات واللوائح التنظيمية الملائمة: وذلك لخلق الأرضية القانونية بما يسمح بالمرونة اللازمة لتحقيق التكامل.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج: يعني ذلك تسيير انتقال عناصر الإنتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع من حرية التملك والتصرف والتنقل.
- القدرة التفاوضية المستقبلية: وتعتبر من الأسس التي يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف المساهمة بحيث لا يمكن لكل طرف على حده التفاوض بفعالية في عالم اليوم، والذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية على كافة المستويات بالتفاوض للحصول على المزايا والمنافع من عمليات التبادل الاقتصادي.
- تعجيل وتسريع التنمية المستدامة وفتح أفاق جديدة للتجمع في المستقبل ويكون ذلك باستخدام المخططات الإستراتيجية والرؤية المستقبلية الموحدة، كذلك تنشيط المنافسة لرفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات، ورفع درجة التنافسية للمنظمة ككل لجذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية.
- القدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات الأقطار المساهمة، بحيث تكمل بعضها البعض من خلال تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها.
- تعتبر المقومات التي تشترك فيها مجموعة من الدول ضمن التجمع التكاملي من العوامل المساعدة على التقارب وتسهيل عملية التكامل فيما بينها حيث يكمل بعضها البعض كالموقع الجغرافي وروابط الدين واللغة والثقافة والحضارة والمصير المشترك، ومع هذا لا يجب تحميلها أكثر من اللازم فهذه الروابط على أهميتها في توحيد الأقطار لا تكفي وحدها لإقامة التكامل والتعاون، ومن ثم يجب توافر مقومات أخرى (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية) ، بحيث تجتمع وتتشابك فيما بينها لتوفر الظروف الملائمة لتحقيق التعاون والتكامل بين الدول.

الفرع الثالث: أهمية التكامل الاقتصادي

-تتمثل أهمية التكامل الاقتصادي في :[1]

- استفادة الدولة من الحجم الكبير للسوق، وتجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية حيث يشجع السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة لأخرى، وإزالة كل العوائق في هذا المجال ويشجع كذلك على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي ،تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء.[2]
- توفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية ،السكينة ،الصحية ،والتعليمية وهذا لاتساع الحاجات الأساسية لأفراد الدول الأعضاء في العملية التكاملية.
- زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة .
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
- زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء ،كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي يكون في وضع أفضل.

المطلب الثالث: منظمة التعاون الإسلامي

منظمة التعاون الإسلامي أصبحت تمثل الإطار التنظيمي الدولي الجامع للعالم الإسلامي.

الفرع الأول: نشأة وتعريف منظمة التعاون الإسلامي.

تعد منظمة التعاون الإسلامي (OIC) ثاني اكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة من حيث عدد الأعضاء إذ تضم في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة عضوا موزعة على أربع قارات وتمثل

---

[1] محمد عبد العزيز العهجية ، "**الاقتصاد الدولي**" ، دار الجامعات المصرية ، 1978م ، ص 183

[2] لمقدم عبيرات،"**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتحديات المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2002، ص 34.

المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي الذي يبتغي صون مصالحه والتعبير عنها تعزيزا للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم.

وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 25 سبتمبر 1969م، ردا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة[1].

عقب سقوط الخلافة الإسلامية عام 1924 برزت عدة محاولات لإيجاد بديل لها، وبدأت جهود عدد من قادة الدول الإسلامية والناشطين والمفكرين من اجل إطلاق حملات لإحياء مفهوم التضامن في العالم الإسلامي، واستمرت هذه المحاولات على مدى خمس وأربعين عاما حتى تكللت بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عرفت فيما بعد باسم منظمة التعاون الإسلامي.

أولا: محاولات إحياء التضامن الإسلامي

بدأت محاولات إحياء الخلافة الإسلامية فور إعلان مصطفى كمال أتاتورك إلغاءها معلنا سقوط الدولة العثمانية في 03مارس1924 حيث عقد الخليفة العثماني المخلوع عبد المجيد الثاني في سويسرا مؤتمرا صحفيا لتأكيد رفضه قرار إلغاء الخلافة ودعا قادة العالم الإسلامي إلى تنظيم مؤتمر دولي لمنافسة التداعيات المترتبة على هذا القرار[2].

وكان الدكتور عبد الرازق السنهوري أستاذ الفقه والقانون المصري من ابرز الذين درسوا تاريخ الخلافة الإسلامية، وقد استفزه إلغاؤها فكتب رسالة دكتوراه عام1926 حول فقه الخلافة وتطورها لتصبح هيئة أمم شرفية، قدم فيها تصورا مستقبليا تضمن الدعوة لإحياء الخلافة وتجديدها[3].

وتوالت الدعوات من عدة مفكرين لإحياء الخلافة باعتبارها السياح الحامي للتضامن الإسلامي كما عقد العديد من المؤتمرات لمناقشة تداعيات سقوط الخلافة، ومحاولة البحث عن إطار تنظيمي جامع للمسلمين كبديل لابد منه ومن أهم هذه المؤتمرات السابقة على نشأة منظمة التعاون الإسلامي هم:

مؤتمر القاهرة1924، مؤتمرمكة1926، مؤتمرالقدس1931، مؤتمرجنيف1935، مؤتمركراتشي1949، مؤتمر بغداد1962، مؤتمر مكة1962، مؤتمر مقديشيو1964، مؤتمر ماليزيا1969.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على هذه المؤتمرات ما يلي:

---

[1] الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009،جدة، (منظمة التعاون الإسلامي 2009)، ص8

[2] أكمل الدين إحسان اوغلو،" **العالم الإسلامي الجديد وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي**"، دار الشروق، القاهرة، 2013، ص40.

[3] محمد عمارة، "إحياء الخلافة الإسلامية حقيقة خيال، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص ص 39–44.

- اتفق المجتمعون في مؤتمر مكة عام 1926 على تكوين لجنة دائمة باسم "مؤتمر التعاون الإسلامي" على أن تجتمع في مكة سنويا.
- اختيرت القدس مقرا لهذا المؤتمر وذلك من خلال المؤتمر الإسلامي العام في القدس عام 1931.
- دعا مؤتمر كراتشي عام 1949 إلى تأسيس كتلة إسلامية تكون مسؤولة عن رعاية التعاون بين المسلمين.
- تبنى مؤتمر بغداد عام 1962 دستورا للمؤتمر وتم إقراره.
- نتج مؤتمر مكة عام 1962 إنشاء رابطة العالم الإسلامي[1].
- دعا العاهل السعودي الملك فيصل عبد العزيز خلال مؤتمر مقديشو عام 1964 إلي تشكيل الحلف الإسلامي، ولم يوافق على الانضمام إليه إلا إيران والأردن، فقد رؤى انه محاولة لتوسيع بغداد الموالي للغرب ضد المعسكر الشيوعي[2].
- طرحت في المؤتمر نفسه فكرة إنشاء منظمة حكومية دولية تجمع دول العالم الإسلامي إلى جانب عقد قمة إسلامية.

اقترح رئيس الوزراء الماليزي في مؤتمر ماليزيا عام 1969 إنشاء كومنولث إسلامي من شانه العمل على تعزيز التعاون من اجل مصلحة المسلمين، حيث تزامنت هذه المؤتمرات محاولات أخرى من قبل مصر والسعودية وباكستان، حيث شرعت هذه الدول في إجراء محادثات بشان تأسيس مؤتمر إسلامي وتم وضع ميثاق لهذا الكيان، وقد ركز الميثاق على الأنشطة التعليمية والثقافية إضافة إلى الأهداف السياسية، وتم تأسيس أمانة دائمة في القاهرة وعين أنور السادات أمينا عاما لها، إلا أن انسحاب باكستان عام 1957 ثم نشوب الخلافات بين مصر والسعودية عام 1958 أدى إلى تجميد المؤتمر[3].

في الوقت نفسه، عملت بعض الدول الإسلامية على تكوين مؤسسات إقليمية ومن بينها: الجامعة العربية عام 1945، وميثاق سعد اباد عام 1973 الذي ضم إيران والعراق وتركيا وأفغانستان، واللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي عام 1964، ومجلس التعاون الخليجي عام ،1981

[1] أكمل الدين إحسان أغلو، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-53.

[2] اليكس فاسيلييف،خيري الضامن(مترجم) ، تاريخ العربية السعودية، دار الفارابي، بيروت، 2011، صفحات متفرقة.

[3] أكمل الدين إحسان أغلو، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-53.

ومنظمة نهر السنغال بين غينيا وموريتانيا والسنغال عام 1986، واتحاد المغرب العربي عام 1989 إلا أن هذه المؤسسات لم تقم على أساس الانتماء الإسلامي بل قامت بغرض التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين مجموعة الدول[1].

ثانيا: تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي.

مثلت حادثة المسجد الاقصى21 أغسطس 1969 على يد المتطرفين اليهود شرارة الانطلاق التي ألهبت مشاعر المسلمين في العالم، وشكلت دفعة قوية لإنشاء إطار تضامني يمكن الأمة الإسلامية من الدفاع عن مصالحها ومقدساتها.

ظهرت في هذا الإطار جهود الملك فيصل بن عبد العزيز عاهل السعودية، والحسن الثاني ملك المغرب، حيث تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة بالعاصمة المغربية الرباط 22 سبتمبر 1969، وشاركت في المؤتمر وفود من 25 دولة إسلامية وكانت القمة بمثابة اللينة الأولى لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأدانت القمة في بيانها الختامي جريمة إحراق المسجد الأقصى، كما دعت إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مارس 1970 في جده لمناقشة إنشاء أمانة دائمة تتولى مسؤولية الاتصال بالحكومات الممثلة في المؤتمر، وفي الاجتماع تم إنشاء منظمة المؤتمر رسميا وإعلان حدة المقر الرئيسي للأمانة العامة للمنظمة[2].

تم عقد المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية في كراتشي في ديسمبر 1970، وخلال المؤتمر تم انتخاب تنكو عبد الرحمن من رئيس وزراء ماليزيا الأسبق أول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما وضعت خلال المؤتمر الأسس الأولية لميثاق المنظمة.

وتم اعتماد مشروع الميثاق بشكل نهائي في المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية في جدة في مارس 1972[3].

يقع مقر المنظمة الحالي في جدة بالسعودية، وقد تم تغيير اسم المنظمة من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى منظمة التعاون الإسلامي خلال افتتاح أعمال الدورة 38 لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في العاصمة الكازاخية أستانا في 28 يونيو 2011، يتولى حاليا الدكتور يوسف بن احمد العثيمين منصب

---

[1] ودودة عبد الرحمن بدران، "وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة"، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 55.

[2] الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] سفارة المملكة العربية السعودية في أنقرة، القمم الإسلامية وجهود المملكة العربية السعودية لتعزيز التضامن الإسلامي، اسطنبول، قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشر، 17–16 ابريل 2019 ص 14.

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي منذ 17 نوفمبر 2016 ليكون بذلك الأمين العام الحادي عشر للمنظمة، ويوضح الجدول رقم (01) الأمناء العامون السابقون لمنظمة التعاون الإسلامي منذ نشأتها عام 1970.

م	الأمين العام	الدولة	بداية تولي المنصب	نهاية تولي المنصب
01	تنكو عبد الرحمن	ماليزيا	1970	1974
02	حسن التهامي	مصر	1974	1975
03	أماد وكريم غابي	السنغال	1975	1979
04	الحبيب الشطي	تونس	1979	1984
05	شريف الدين بيزاده	باكستان	1984	1988
06	حامد الغابد	النيجر	1988	1996
07	عز الدين العراقي	المغرب	1996	2000
08	عبد الواحد بلقيزيز	المغرب	2000	2004
09	أكمل الدين إحسان أغلو	تركيا	2004	2017
10	إياد بن أمين مدني	السعودية	2014	2016
11	يوسف بن احمد العثيمين	السعودية	2016	حتى الآن

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على: الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين من تأسيسها 1969–2009 (جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2009) ص ص 45–54.

ومنه نستنتج أن منظمة التعاون الإسلامي هي منظمة إسلامية تضم في عضويتها 57 دولة وتهدف إلى حماية صورة الإسلام والدفاع عن القيم الأصلية إلى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المسلمة في أفق إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ منظمة التعاون الإسلامي

تكمن أهداف ومبادئ منظمة التعاون الإسلامي فيما يلي:

أولا: أهداف منظمة التعاون الإسلامي

تتمثل هذه الأهداف في[1]:

- ✓ تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين دول الأعضاء.
- ✓ صون وحماية المصالح المشتركة ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.
- ✓ احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.
- ✓ استعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أي دولة عضو خاضعة للاحتلال من جراء العدوان، وذلك استنادا إلى القانون الدولي والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- ✓ تعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلم والأمن والوئام العام في العالم.
- ✓ تأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
- ✓ دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف والحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.
- ✓ تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الإسلامي بين الدول الأعضاء من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بما يقضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة.
- ✓ بدل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاهية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

[1] منظمة التعاون الإسلامي، **ميثاق منظمة التعاون الإسلامي**، المادة01، ص ص 4-5.

- ✓ نشر وتعزيز وصون التعاليم والقيم الإسلامية القائمة على الوسطية والتسامح وتعزيز الثقافة الإسلامية والحفاظ على التراث الإسلامي.
- ✓ حماية صور الإسلام الحقيقية الدفاع عنها والتصدي لتشويه صورة الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان.
- ✓ الرقي بالعلوم وتكنولوجيا وتطويرها وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات.

ثانيا: مبادئ منظمة التعاون الإسلامي

تتعهد الدول الأعضاء من اجل الأهداف الواردة في المادة الأولى، وبان تسترشد وتستنير بالتعاليم والقيم الإسلامية السمحة وان تتصرف طبقا للمبادئ التالية[1]:

- ✓ جميع الدول الأعضاء ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- ✓ الدول الأعضاء دول ذات سيادة ومستقلة وتتساوى في الحقوق والواجبات.
- ✓ تقوم جميع الدول الأعضاء بحل نزاعاتها بالطرق السلمية، وتمتنع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها في علاقاتها.
- ✓ تتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام السيادة الوطنية والاستقلال ووحدة الأراضي لكل منها، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.
- ✓ تتعهد جميع الدول الأعضاء بان تساهم في صون السلم والأمن الدوليين، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وذلك وفقا لهذا الميثاق وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.
- ✓ كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للمنظمة وأجهزتها أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما أو ذات الصلة بها.
- ✓ تعزيز الدول الأعضاء وتساند على الصعيدين الوطني والدولي الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.
- ✓ تسعى الدول الأعضاء إلى حماية البيئة والمحافظة عليها.

[1] مرجع نفسه، المادة 02 ص ص 5-6.

الفرع الثالث: ميثاق منظمة التعاون الإسلامي

اعتمد أول ميثاق للمنظمة في الدورة الثالثة لوزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972، وتم تسجيله بهيئة الأمم المتحدة طبقا للمادة 102 من ميثاق الهيئة بتاريخ 01 فبراير 1974، وجرى تعديل الميثاق عام 2008.

كان الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية السابق قد دعا في عام 2005 إلى عقد قمة استثنائية في مكة المكرمة، للتصدي للتحديات التي تواجه المسلمين في القرن الحادي والعشرين وقد تمخضت القمة عن برامج للعمل العشري لمواكبة التغيرات المتلاحقة في العالم، ونص البرنامج على الأهمية الكبرى لتعديل ميثاق المنظمة.

استمرت المناقشات حول الميثاق عامين، وأخيرا تم إقرار الميثاق خلال القمة الإسلامية الحادية عشر التي انعقدت بالعاصمة السنغالية دكار عام 2008 ويحتوى الميثاق على 18 فصلا تضمن 39، وقد شدد الميثاق على المرجعية العامة له المنبثقة من الاسترشاد بالقيم الإسلامية النبيلة، المتمثلة في الوحدة والإخاء، كما أكد الموقعون على ميثاق ضرورة تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتامين مصالحها المشتركة في الساحة الدولية، وأعلنوا التزامهم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لذلك افتتحت ديباجة الميثاق بالقرارات التالية[1]:

- الحفاظ على القيم الإسلامية النبيلة المتمثلة في السلام والتراحم والتسامح والمساواة والعدل والكرامة الإنسانية بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء.
- العمل على تعزيز دور الإسلام الرائد في العالم مع ضمان التنمية المستدامة والتقدم والازدهار لشعوب الأعضاء.
- تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء.
- احترام السيادة الوطنية لجميع الدول الأعضاء واستقلالها ووحدة أراضيها، وصونها والدفاع عنها.
- المساهمة في السلم والأمن الدوليين، والتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وتعزيز وتشجيع العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون بين دول الأعضاء، وبينها وبين غيرها من الدول.

---

[1] أمل خيري أمين محمد، **دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها منذ عام 2002**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على الدكتوراه، الفلسفة في الدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2018، ص ص ص 36-37-38.

- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة في الدول الأعضاء وفقا لأنظمتها الدستورية والقانونية.
- دعم القيم الإسلامية النبيلة المتعلقة بالوسطية والتسامح واحترام التنوع والحفاظ على الرموز الإسلامية والتراث المشترك والدفاع عن عالمية الدين الإسلامي.
- النهوض باكتساب المعرفة وإشاعتها بما ينسجم مع مثل الإسلام السامية لتحقيق التميز الفكري.
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بما يساعدها على الاندماج فعلي في الاقتصاد العالمي، وفقا لمبادئ الشراكة والمساواة.
- حماية وتعزيز كل الجوانب المرتبطة بالبيئة لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية.
- احترام حق تقرير المصير ودعم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.
- دعم كفاح الشعب الفلسطيني الخاضع حاليا للاحتلال الأجنبي وتمكينه من الحصول على حقوقه غير قابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها.
- صون وتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في شتى مجالات الحياة وفقا لقوانين الدول الأعضاء وتشريعاتها.
- تهيئة الظروف الملائمة لتنشئة الطفولة والشباب المسلم تنشئة سليمة وغرس القيم الإسلامية فيه من خلال التربية، تعزيزا لقيمة الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والخلقية.
- مساعدة الجماعات والمجتمعات المسلمة خارج الدول الأعضاء على المحافظة على كرامتها وهويتها الثقافية والدينية.
- تأييد أهداف ومبادئ هذا الميثاق وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مع التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تندرج أساسا ضمن نطاق التشريعات الداخلية لأي دولة.
- السعي الحديث من اجل تحقيق الحكم الرشيد على مستوى الدولي ودمقرطة العلاقات الدولية، استنادا إلى مبادئ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تندرج ضمن تشريعاتها الداخلية.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي وعلاقته مع منظمة التعاون الإسلامي

إن للتكامل الاقتصادي علاقة قوية ودور كبير وفعال في منظمة التعاون الإسلامي

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي وعلاقته مع التعاون الاقتصادي

إن العلاقة بين التعاون والتكامل الاقتصادي يتعلق بالكم والكيف ، حيث يقصد بالتكامل التدابير والإجراءات التي تؤدي إلى تقليص من التفاوت والتباين والقضاء على قدر من التميز مثل إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي.

في حين يعني بالتعاون الاقتصادي الأفعال والأعمال التي تهدف إلى التقليل من التميز أو إلى تخفيف قدر من التفاوت بين الدول المتعاونة ،ومثال ذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسيات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي،حيث نجد فيها إلغاء الحواجز التي في وجه التجارة وهي إجراء من إجراءات التكامل الاقتصادي.[1]

لهذا نجد أن التعاون الاقتصادي يقوم على مجموعة مكثفة من التفاعلات والعلاقات والاتصالات في مجالات مختلفة وبين أطراف عدة، ليس بالضرورة أن يكون بينهم تقارب جغرافي ولا تجانس اقتصادي أو اجتماعي ،في حين أن التكامل الاقتصادي يستلزم وجود التقارب الجغرافي يسوده التجانس ومنه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ما هو إلا شكل من أشكال التعاون غير أن هذا الأخير يتميز ببساطة التغيرات التي يحدثها والآثار التي يمكن أن تترتب منه فإذا كان التعاون الغرض منه التخفيف أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك بحيث يهدف إلى إزالة تلك العقبات وحل تلك المشكلات يشكل يزيد من التشابك والتلاحم والعمق بين بزوغ اقتصاديات وأسواق الدول المتكاملة.

[1] بيلا بلاسا ، **نظرية التكامل الاقتصادي** ، ترجمة رشيد البراوي ، مرجع سبق ذكره، ص10

المطلب الثاني: التعاون المالي وعلاقته مع التكامل الاقتصادي الإقليمي

يشكل التعاون المالي احد أهم آليات تحقيق التكامل الاقتصادي وذلك لما تتميز الترتيبات المالية الإقليمية من ميزة في تمويل المشاريع الإستراتيجية الكبيرة الطويلة الأجل والداعمة للتجارة والتنمية، ومن ثم تحقيق التكامل الذي المادي الذي ييسر عملية الصادرات في البلدان الأعضاء، ويمكنها من تعزيز التجارة داخل الإقليم وفيما بين البلدان الأعضاء وبالتالي تنويع الشركاء التجاريين وكذلك يمكن أن توفر مصدرا موثوقا للتمويل الإنمائي الطويل الآجل اللازم بصورة خاصة خلال الأزمات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سنتناول في هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي تعزز الموضوع الذي تناولناه والقيمة المضافة لهذا البحث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

- دراسة بلخير فؤاد بعنوان التعاون في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القانون فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق جامعة الجزائر–بن يوسف بن خدة– سنة 2010/2009.

  سعت هذه الدراسة لمعرفة المنظمة وإمكانية التعاون مع الدول في حل المشاكل المشتركة وتطوير التنمية الاقتصادية فيما بينهم، فتهدف هذه الدراسة إلى معاجلة الدور والنشاط الوظيفي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فهي تكاد تكون المنظمة الدولية الوحيدة التي تنهض على أسس دينية من خلال التعرف على بنيتها القانونية والتنظيمية والاهم من ذلك هو النشاط الذي تمارسه من خلال فعاليتها وانجازاتها في المجالات المختلفة.

- دراسة سليم موالدي و حميدوش محمد بعنوان تعزيز وتعميق التعاون المالي بين الدول الإسلامية كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهي مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 23، العدد رقم01 سنة 2020، جامعة خميس مليانة الجزائر.

  هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور آليات التعاون المالي الإقليمي الموجودة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية مع اقتراح عناصر خاصة بذلك لتعزيزها وتوسيعها من خلال تحليل تجربة التعاون المالي الأوروبي وتقديم أهم آلياتها بالإضافة إلى تقديم آليات التعاون المالي الموجودة بين الدول الإسلامية وعرض كيفية تعميق وتعزيز هذا التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

- دراسة قصري محمد عادل بعنوان معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، وهي مجلة الدراسات الاقتصادية العدد رقم 04، المجلد 01 جوان 2017 في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، فحاولت هذه الدراسة معرفة أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي واتي قضت على انتعاش التعاون الثنائي بين بلدانه الأعضاء.

هدفت هذه الأخيرة إلى معرفة حجم الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر في البلدان المغرب العربي ومدى مساهمتها في تنمية وتطوير العمل المشترك بين الدول الأعضاء والكشف عن أهم المعيقات التي تعترض التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

خلال تصفحنا لمختلف الدراسات السابقة التي لمست موضوع دراستنا ألا وهو " التكامل الاقتصادي في ظل منظمة التعاون الإسلامي (الفرص والتحديات) " فوجدنا عدد قبيل جدا من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع حيث تختلف دراستنا عن دراسات السابقة لكونها تتطرق إلى ما يلي:

- التطرق إلى مختلف العناصر التي يواجهها التكامل الاقتصادي.
- معرفة واقع التكامل الاقتصادي في إطار التعاون الإسلامي.
- الغوص في منظمة التعاون الإسلامي وكيف تقوم الدول في تعزيزه وتقويته وحل المشاكل التي تواجهه.

خلاصة الفصل الأول

كما اتضح من خلال الفصل الأول أن منظمة التعاون الإسلامي احد أهم المنظمات الدولية الناشطة في مجالات عدة للعمل على تعزيز التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي بين الدول، وقد يكون التكامل الاقتصادي المنهج المناسب لتحقيق التقارب بين هذه الدول، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: التكامل الاقتصادي في منظمة التعاون الإسلامي.

تمهيد الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي كان وما يزال مطلبا إقليميا وعالميا، ولا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفي اقتصاديا بإمكانياتها سواء من حيث الموارد أو من حيث نطاق السوق فيها، فكل المنظمات والدول تسعى جاهدة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها لتعم الفائدة عليهم، لذلك منظمة التعاون الإسلامي قامت بإنشاء هذه المنظمة الدولية الإسلامية لتعزيز التعاون والتكامل بين دولها ومحاربة تشوية صورة الإسلام ومساعدة المسلمين والبلاد الإسلامية المبنية على أساسها التضامن الإسلامي والشراكة بينهم والتنسيق الفعال والتآزر وانخراط البلدان وريادتها بين دول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

المبحث الأول: واقع التكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي

نظرا لأهمية التكامل الاقتصادي كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول إلا انه حظي بمكانة متميزة في اهتمامات الدول الإسلامية من تكامل الدول والمنظمات فيما بينها وخاصة منظمة التعاون الإسلامي من اجل تحقيق التعاون الديني والتكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإسلامي

التكامل الاقتصادي له مكانة متميزة في اهتمامات العالم ككل وأصبح له ميزة خاصة بين الدول الإسلامية.

الفرع 1: تعريف التكامل الاقتصادي الإسلامي

يذهب اغلب الاقتصاديين إلى أن فكرة التكامل والاندماج الاقتصادي فكرة حديثة العهد، تعود إلى منتصف هذا القرن عندما شعرت كثير من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية إنها أصبحت بحاجة ماسة إلى مجابهة الكتلتين الكبيرتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

والواقع أن المنهج الإسلامي قد سبق الدول المتقدمة الغربية منها والشرقية في الأخذ بأحسن الأساليب التكاملية وإيجاد مبادئ وأسس التكامل الاقتصادي، فالإسلام يتصف بالشمول نظرة وواقعا يقول تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"[1].

فالمجتمع الإسلامي كل لا يتجزأ ومرتبط يبعضه ارتباطا عضويا ويقول رسول صل الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".[2]

إن مظاهر الوحدة و صور التكامل في الإسلام نرى إذا ورد إلى المدينة مال من بعض البلاد احضر إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، وفرق فيهم على حسب ما يراه صلى الله عليه وسلم و جرى الأمر على دلك خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

ومن صور التعاون والتعاضد في المجتمع الإسلامي نرى ما فعله الخليفة عمر بن عبد العزيز فقد طلب من حكام الأقاليم إن يقوموا بتغطية حاجات أقاليمهم، وما زاد يرسل إلى بيت مال المسلمين، ومن

---

[1] سورة المائدة، الآية: 2.

[2] احمد عرفه احمد يوسف، **أساليب التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، جامعة الأزهر، الإسكندرية، 2016، ص

عجز إقليمه عن تغطية حاجات أهله ونفقاتهم أمده الخليفة بما يسد عجزه فيقول لولاته:"استوعب الخراج وأحرزه من غير ظلم، فان بك كافيا للناس فحسنا وإلا فاكتب إلي حتى ابعث إليك من المال ما توفر بت للناس أعطياتهم.

إن مظاهر الوحدة لم تكن قط في هذه المجالات بل كان على مستوى جميع عناصر الإنتاج فلم يكن هناك قيود جمركية بين الأقاليم المختلفة، فالأصل في الإسلام التكامل بين الأقاليم الإسلامية فلا يشكوا حاكم إقليم من عجز أو نقص وأخر عنده فائض، بل يحدث انتقال فوري من صاحب الفائض إلى ما هو بحاجة إليه، ويؤكد ذلك ما يروي في كتب السيرة.

مما سبق يتضح لنا أن الدولة الإسلامية كانت دولة قوية اقتصاديا وسياسيا، واتسعت رقعتها اتساعا كبيرا في خلال سنوات قليلة، وكانت صورتها من أحسن وارقي صور التكامل الاقتصادي ويعود ذلك إلى تطبيقهم وتمسكهم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

الفرع 2: أهمية وأهداف التكامل الاقتصادي الإسلامي

أولا: أهمية التكامل الاقتصادي الإسلامي

حظي التكامل الاقتصادي بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول الإسلامية، إذ حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها في إطار مراحل تاريخية مختلفة امتدت لكثر من نصف قرن، من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الجماعية الهادفة إلى تحرير التبادل التجاري كمرحلة أولى تلاها التوقيع على اتفاقيات جماعية أخرى هدفت إلى توحيد سياسات التجارة الخارجية[1].

وقضية التكامل والتعاون الاقتصادي من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، والذي يجب أن ينتبه العرب له لمواجهة التحديات الدولية من تغيرات في النظام العالمي، والهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية على العالم.

وإذا كان التكامل الاقتصادي امرأ لا خلاف حول أهميته وحيويته، فان الخلاف غالبا ما يكون حول أفضل الوسائل والسبل لتحقيقه، وقد تطور مفهم التكامل الاقتصادي في ظل تزايد العولمة التي شهدها

[1] رفعت السيد ألعوضي، **اثر التجارة البينية للدول الإسلامية في الحد من ضيق السوق**، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، القاهرة،27–29 ابريل2010، ص19.

عقدا الثمانينات و التسعينات إذ أصبح يشمل أيضا التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل رأس المال، وتكامل السوق المالية[1].

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي الإسلامي

إن التكامل الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته، ولكنه أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف معينة، وبالنسبة للبلدان النامية فان الهدف هو تنمية اقتصادياتها وتطويرها، والتكامل التنموي يتطلب تنسيق بين الاستثمارات وتوزيعها بين مجموعة الدول الأطراف في التعامل على أسس تحقيق التوفيق بين اعتبارات الكفاءة والعدالة، بحيث لا تستأثر عدد من الدول بالقسم الأكبر من المنافع على حساب باقي الدول[2].

وقد أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي اكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها[3].

الفرع 3: مجالات العمل الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي

يعد التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء احد الأهداف الأساسية التي تسعى (oic) إلى تحقيقها، حيث يمتلك العالم الإسلامي كما هائلا ومتنوعا من الموارد والإمكانيات التي يمكن تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها في ظل التعاون والتكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

وعلى الرغم من الدافع السياسي الذي دشنت (oic) من اجله، إلا أنها سرعان ما تداركت أهمية التعاون الاقتصادي وزاد اهتمام المنظمة تدريجيا بهذا المجال، فقد أكد ميثاق ضرورة التعاون من اجل التقدم الاقتصادي، وأشار إلى الحاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها الإنتاجية تمهيدا لتوثيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء[4].

كما لفت مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس في كوالالمبور عام 1974، الانتباه إلى فوائد الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية للبلدان الإسلامية مجتمعة، مما من شانه دفع عجلة

---

[1] علي سيد إسماعيل، **معوقات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، جامعة الأزهر، 2016، ص42-43.

[2] حبيب محمود، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأفاق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة، دمشق، المجلد16 ، العدد الثاني، 2000، ص279.

[3] الجوزي جملية، **التكامل الاقتصادي العربي (واقع وأفاق)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5، ص25.

[4] زينب عبد العظيم،"**سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة**"، مجلة حولية أمتي في العالم 1999 العلاقات البينية داخل الأمة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ط2، القاهرة، 2000، ص ص 301-337.

التنمية فيها وقد صدر عن المؤتمر قرارا مهما متعلقا بالتعاون الاقتصادي من اجل القضاء على المعوقات الخارجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

تمثل اهتمام المنظمة بالتعاون الاقتصادي في إنشاء شبكة واسعة من الأجهزة الاقتصادية التي تعمل على تدعيم أواصر التعاون، ومن أهمها البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وغيرها، كما انعكس اهتمامها في عقد العديد من الاتفاقيات الجماعية إضافة إلى خطط وبرامج العمل المعنية بهذا المجال[2].

أولا: الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري (GAETCC)

تقدمت السعودية بمشروع اتفاقية عامة حول التعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء General Agreement of Economie technical and commercial coopération (GAETCC)

وتمت الموافقة على الاتفاقية في مؤتمر وزراء الخارجية الثامن في طرابلس بليبيا 1977[3]، وترمي الاتفاقية إلى تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء كوسيلة لدعم التنمية في هذه الدول ورفع مستوى معيشة شعوبها، والاستفادة القصوى من الطاقات والموارد المتاحة في العالم الإسلامي كما تضمنت الاتفاقية تعهدات من الدول الأعضاء بتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات فيما بينها. إلا انه يلاحظ أن الاتفاقية اقتصرت فقط في أهدافها على دعم التنمية الاقتصادية ، و لم تقدم نوعا من التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية و هو ما تم تداركه لاحقا في مؤتمر القمة الثامن بطهران عام 1997، الذي اتخذ قرار حول إنشاء سوق إسلامية مشتركة، و أكد مؤتمر القمة التاسع بالدوحة عام 2000 إن تحقيق مستوى أعلى من التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء يوفر ركيزة للتقدم و التكامل الذي يقضي في نهاية المطاف إلى إنشاء السوق الإسلامية المشتركة[4] .

ثانيا : برامج العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي :

تبنى مؤتمر القمة الثالث في مكة / الطائف عام 1981 خطة عمل لتعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري ، تضمنت عشرة أوجه للتعاون الاقتصادي و هي : الأغذية والزراعة ، و التجارة و الصناعة و النقل و الاتصالات و السياحة ، و السياسات النقدية و المالية و الطاقة ، و العلوم و التكنولوجيا و القوى العاملة و الشؤون الاجتماعية ، و السكان و الصحة و التعاون التقني ، و مع ذلك فقد حددوا أربعة

---

[1] توفيق بوعشبة، "**أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بين النظرية والتطبيق**"، مجلة الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز، جده، ط18، سبتمبر 1983، ص ص 49-69.

[2] محمود السيد حسن داود، "**منظمة المؤتمر الإسلامي بين الإمكانيات الواقع وطموحات المستقبل**، مجلة الجامعة الإسلامية، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، ط34، 2000، ص ص 149-174.

[3] توفيق بوعشبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-69.

[4] محمود السيد حسن داود , مرجع سبق ذكره , ص ص 149 , 174

مجالات ذات أولوية في القمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء عام 1984 لتنفيذها على مدى عشر سنوات ، و هي : التنمية الزراعية و الأمن الغذائي ، و الصناعة و النقل و المواصلات و الاتصالات و الطاقة [1].

ثالثا : إستراتيجية الكومسيك عام 1994 :

استنادا إلى التجارب السابقة من التغيرات العالمية و برامج العمل ، اعتمدت الكومسيك إستراتيجية جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، جددت فيها الأهداف العامة و الآليات اللازمة للتنفيذ و اشتملت إستراتيجية على تعزيز التجارة ، و التعاون المالي و التخفيف من حدة الفقر ، و التعاون بين منظمات القطاع الخاص ، كما حددت ثلاثة مجالات ذات أولوية و هي الزراعة و السياحة و النقل[2].

وضعت الإستراتيجية على خلفية التطورات السريعة التي يشهدها العالم الاسلامى في البيئة الاقتصادية و السياسية العالمية مع مطلع التسعينات من القرن الماضي ، مثل سقوط جدار برلين، وإعادة توحيد ألمانيا، و انهيار الكتلة الاشتراكية، و تفكك الاتحاد السوفيتي، و إنشاء السوق الأوروبية المشتركة[3].

رابعا: صندوق التضامن الإسلامي :

تم إنشاء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (islamic solidarity fond (ISFD التابع للبنك الإسلامي للتنمية عام 2007 ، من اجل العمل التعاون الاقتصادي و يرمي الصندوق إلى الحد من القفر ، و بناء القدرات للدول الأعضاء ، و الحد من الأمية و القضاء على الأمراض و الأوبئة.

و تتمثل أهم برامج الصندوق في برامج دعم التمويل الأصغر، و برامج محو الأمية المهنية و برنامج دعم محو الأمية المهنية، و برنامج القرى المستدامة الذي يستهدف الحد من الفقر المدقع في مجموعة مختارة من القرى في أفقر الدول الأعضاء في البنك، ومن خلال تدخلات إنمائية متعددة القطاعات، و منخفضة

---

[1] مصطفى دسوقي كسبة , " **الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي:** بين خصائص الواقع و متطلبات الاقتصاد الإسلامي، " مجلة حولية آمتي في العالم،: مركز الحضارة للدراسات السياسات، مكتبة الشروق الدولية ، ط1 ، مصر، القاهرة، 2011 ، ص 401.

[2] مركز أنقرة {سيسرك} , **الإستراتيجية و خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي و الفني و التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،** مركز أنقرة، 1997

[3]Ek meleddin lhsanoghu ; Enhancing Economic cooperation amomg mulim countries * the role of the oic * journal of economics and management (kuala lumbore the international islamic university malayasia ; vol .no 1 ;2009) pp 13 ;30

التكاليف، و مستدامة و مؤثرة، و موجهة لخدمة المجتمع و ملائمة للاحتياجات المتعلقة بالقرى المعنية ، و مصممة لتحقيق الأهداف الائتمانية للألفية بحلول عام 2015 .[1]

أطلق صندوق رسميا خلال الاجتماع الثاني و الثلاثين لمجلس محافظي البنك الذي عقد في الفترة (29-30 مايو 2007) في داكار ، السنغال برأس مال قدره 10 مليار دولار ، و اعتمدت أول إستراتيجية للصندوق لمدة خمس سنوات تبدأ من 2008[2]

خامسا : البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا (SPDA):

دشن البنك الإسلامي للتنمية في عام 2008 البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا (SPDA) و ذلك بعد إقراره في برنامج العمل العشري عام 2005، و هو برنامج يمتد على مدى خمس سنوات حتى عام 2012، بهدف القضاء الفقر و بناء القدرات و تخفيض معدلات الأمية و مكافحة الأمراض وتم تخصيص 4 مليار دولار لتنفيذ البرنامج، إلا أن موافقات البنك تجاوزت الهدف المحدد بحلول نهاية نوفمبر 2012، فقد بلغ مجموع الموافقات 5001 مليار دولار لتنفيذ 480 عملية لتمويل المشروعات والتجارة وعمليات الوقف بما يمثل 125 % من معدل الانجاز المستهدف[3].

سادسا: برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي

يعد التعاون في قطاع القطن مبادرة رائدة داخل المنظمة، نظرا لكون القطن منتج حيوي لبعض البلدان الأعضاء في المنظمة وخصوصا تلك الواقعة في غرب ووسط إفريقيا، وتم إعداد وإقرار "خطة العمل الخماسية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن 2008-2011 بهدف تعزيز التجارة، والاستثمار ونقل التكنولوجيا في البلدان الأعضاء المنتجة للقطن وفيما بينها، ولاسيما إفريقيا وقد تم العمل بهذه الخطة لخمس سنوات إضافية خلال فترة 2011-2016[4].

سابعا: الأمن الغذائي للدول الإسلامية

تهتم منظمة التعاون الإسلامي اهتماما بالغا بالعمل على تحقيق الاكتفاء الغذائي الجماعي والأمن الغذائي في الدول الأعضاء بها وقد تضمنت جميع خطط العمل للمنظمة النص على ضرورة تعزيز

---

https// isfd .isdb.org Who.we qre / page /default .qsox /ar/

[2] Islamic develepement bank (isdb) ; report and recomendation of the isdb president on the islamic solidarity fund for developement 'isdb' (jeddah/ isdb ;2012) p 2 on link

[3] Https// ww.isdb . org /icj/go/km/docs/documents/idb developments / internet/ english / idb /c,/ foundation / isfd-strategy-2008- 2012 pdf

[4] اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي الكومسيك، تقرير سير العمل الخاص بالكومسيك 2008-2012 (انقرة: الكومسيك 2013)، ص28.

الأمن الغذائي، لاسيما للدول الأعضاء الأقل نموا وتم إعلان الفترة (1991–2000) عقدا للأمن الغذائي للدول الإسلامية[1].

المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

في الوقت الراهن حدثت تطورات اقتصادية مهمة في جميع أنحاء العالم مما آدت إلى تعاون و تكامل الدول مع بعضها للوقوف في وجه الصعوبات و إزالتها.

الفرع1: الوضع الاقتصادي في البلاد الإسلامية و إمكانية الكامل فيما بينها :

أولا: الوضع الاقتصادي في دول العالم الإسلامي [2]

الوضع السياسي و الجغرافي في العالم الإسلامي: ينقسم العالم الإسلامي سياسيا إلى عدة دول تختلف نظم الحكم فيها و تتنوع بين دول كبيرة و دويلات و بين دول غنية و دول فقيرة، وهي دول متصلة جغرافيا في مواقع يتوسط العالم، و تشغل 22.5 % من مساحة العالم و تتميز بالتنوع البيئي و المناخي، و يبلغ عدد الدول الإسلامية 58 دولة بنسبة 28 % من دول العالم و عددها 208 دولة، تنتشر في أربع قارات على الوجه التالي:

في قارة أسيا: 27 % دولة تنتشر في جنوب ووسط شمال و شرق القارة في سلسلة جغرافية متصلة مع بعضها و هي كل من: ماليزيا – اندونيسيا – سلطنة برونای – المالديف – باكستان – أفغانستان – بنجلاديش – إيران – تركيا – السعودية – عمان – الإمارات – قطر – البحرين – الكويت – العراق – سوريا – لبنان – الأردن – فلسطين – اليمن – أوزبكستان – اذر يبجان – تركستان – كازاخستان – طاجيكستان – قيرقيزيا .

---

[1] هيئة التحرير، **"الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية"** ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، المجلد 1، طبعة 2، جدة، يونيو 1994 ، ص ص 123–126.

[2] د.محمد عبد الحليم عمر ، **الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية** ، مؤتمر الأمة الإسلامية ، سنة 1–3 رجب 1426هـ الموافق 6–8 أغسطس ، مكة المكرمة ، 2005 م

في قارة إفريقيا : 27 دولة **تنتشر** أيضا في سلسلة جغرافية متصلة و هي :

مصر – الجزائر – تونس – السودان – ليبيا – المغرب – موريتانيا – الصومال – جيبوتي – جزر القمر – أوغندا – ارتريا – بوركينافاسو – بنين – توجو – جامبيا – السنغال – سيراليون – تشاد – غينيا – غينيا بيساو– الكاميرون – موزنبيق – نيجيريا – النيجر – مالي – الجابون .

في قارة أوروبا : ثلاث دول هي : ألبانيا – البوسنة و الهرسك – مقدونيا .

في قارة أمريكا الجنوبية : دولة واحدة هي : سورينام .

- **الإمكانيات الاقتصادية في العالم الإسلامي :**

وتتنوع هذه الإمكانيات طبقا للموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي سواء الموارد البشرية أو الزراعية أو الطاقة و التكنولوجيا على وجه التالي :

1– بالنسبة للموارد البشرية: عدد السكان في العالم الإسلام 1306.3 مليون نسمة وبنسبة 21% من سكان العالم ، منهم في سن العمل مابين(15 و 64سنة) 712 مليون نسمة ، يعمل منهم 515 مليون نسمة ، و غير العاملين 197 مليون نسمة بنسبة 27.7 ، ممن هم في سن العمل .

2– بالنسبة للموارد الزراعية : تبلغ مساحة البلاد الإسلامية 30077 ألف كم مربع و بنسبة 22.5 % من مساحة العالم ، و تبلغ المساحة المنزرعة نسبة 14.09 % من المساحة الكلية موزعة إلى أراضي محاصيل دائمة بنسبة 2.95 % و أراضي محاصيل أخرى بنسبة 11.4 %.

3– بالنسبة للموارد الطبيعية : نجد إن نصيب العالم الإسلامي من أهمها على وجه التالي :

البترول 35 % ، الفوسفات 29% ، القصدير 35% ، المنجيز 12% ، الحديد 2.2% .

4– بالنسبة للطاقة اللازمة للإنتاج و الاستهلاك : يبلغ إنتاج الطاقة التجاري بآلاف الأطنان المترية 3610.8 ألف طن متري بنسبة 37.5% من إجمالي الطاقة المنتجة في العالم ، و يبلغ الاستخدام التجاري منها داخل الدول الإسلامية 988.9 ألف طن متر و بنسبة 72.6% من الطاقة المنتجة .

5– بالنسبة للتكنولوجيا : و التي أصبحت تمثل عنصرا هاما من عناصر الإنتاج في العديد من السلع و الخدمات ، نجد أن العالم الإسلامي فقير جدا فيها سواء على مستوي كل دولة أو على المستوى الإجمالي .

و بالنظرة الأولية على الإمكانيات الاقتصادية للدول الإسلامية نجد ما يلي :

- انه توجد موارد بشرية كبيرة و لكنها لم تستغل الاستغلال الأفضل حيث يوجد فائض منها نسبة البطالة
- إن الأراضي الزراعية لم تستغل بالكامل حيث تصل نسبة المستغل منها حوالي 14.09% فقط.
- إن الله سبحانه و تعالى قد منح البلاد الإسلامية العديد من الموارد الطبيعية و التي لم تنتج من بعضها بمعدلات تفيض عن حاجتها .
- إن الطاقة الشمسية تمثل روح الاقتصاد يوجد فائض كبير منها بنسبة 72.6% .
- انه يوجد عجز و فجوة تكنولوجية كبيرة في العالم الإسلامي .

الفرع 2 : آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي :

1- الإنتاج و النمو: يشهد الاقتصاد العالمي تحولا جذريا بفضل الأداء الاقتصادي المتميز للبلدان النامية على مدار العقود القليلة الماضية. و في وقت الذي تتراجع فيه معدلات الفقر في كثير من بقاع العالم النامي ، تتحسن أيضا أرقام المتعلقة بالتعليم و الصحة و فرص العمل .و لكون البلدان النامية تحقق مستويات نمو بوتيرة أسرع من الدول المتقدمة، فإنها ترتقي بشكل متزايد بسلسلة القيمة العالمية ، و هو الأمر الذي يجعل مركز الثقل الاقتصادي العالمي يتجه نحو النصف الجنوبي للكرة الأرضية.

لكن جائحة كوفيد -19 خلخلت موازين الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم . فتداعياتها على الاقتصاديات تتجلى على مستويين رئيسيين : أولهما يتعلق بتوريد السلع و الخدمات بسبب اختلال التوازن على مستوى سلسلة القيمة على الصعيدين الوطني و الدولي ، و الثاني يخص الطلب على السلع و الخدمات بسبب فقدان الدخل و ارتفاع أوجه عدم اليقين . و هذا الأمر يعرض الشركات لخطر تكبد خسائر في العائدات، و انخفاض الاستثمارات و القدرة الإنتاجية، و الاستغناء عن العمال، ثم في النهاية إلى العجز عن السداد،و عادة ما تنفق الأسر و الشركات بمستويات اقل و توفر بمستويات أعلى في الظروف التي تتسم بعدم اليقين المتزايد، مما يقلل من إجمالي الطلب على السلع الأساسية و الأصول و يخفض أسعارها. و علاوة على ذلك، يتسبب الطلب على السيولة و ارتفاع معدلات تفادي المخاطر في حدوث ضغوط كبيرة في الأسواق المالية مصحوبة بتأثيرات كبيرة على تحديد أسعار الأصول و تمويل الديون . و هذا الجزء من التقرير يركز بالأساس على اكبر الانجازات

المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فيما يولي الجزء الذي بعده اهتماما اكبر لداعيات الجائحة على اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي.

– الإنتاج: حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي استقرت على نسبة 15.2% عام 2018 .

الشكل1-1: الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (تريليون دولار أمريكي الأسعار الجارية حسب تعادل القوة الشرائية)

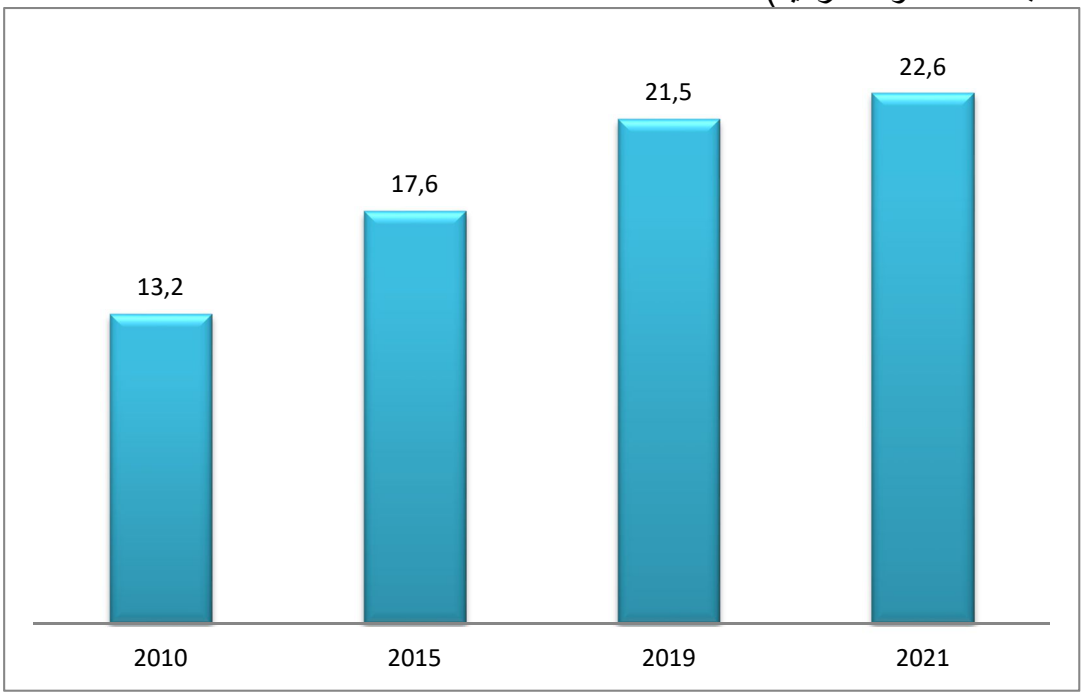

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة.

من خلال الشكل1–1 نجحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع مرور السنوات في النهوض بقدراتها الإنتاجية بشكل ملحوظ، و بات ذلك جليا من خلال ارتفاع نسبة إنتاجها في إطار أنشطة اقتصادية اكبر من ذي قبل. فقد ارتفعت معدلات الناتج الإجمالي في هذه البلدان بنسبة 63% خلال فترة 2010–2019 و بلغت 21.5 تريليون دولار أمريكي معبرا عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية – عام 2019 مقارنة بمبلغ 13.2 تريليون دولار المسجل عام 2010. ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 5% أخرى بحلول نهاية عام 2021 لتصل ما قيمته 22.6 تريليون دولار كقدرات إنتاجية، هذا بالرغم من التداعيات المدمرة لجائحة كوفيد –19.

الشكل1.2.ا: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي (2019).

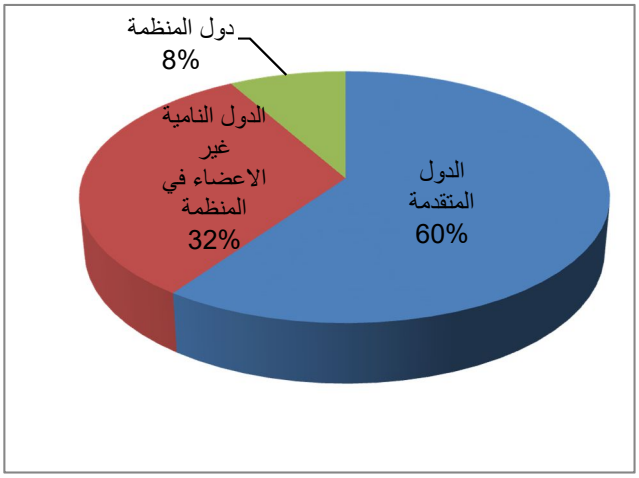

الشكل1.2.ب: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري الدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائي(2019).

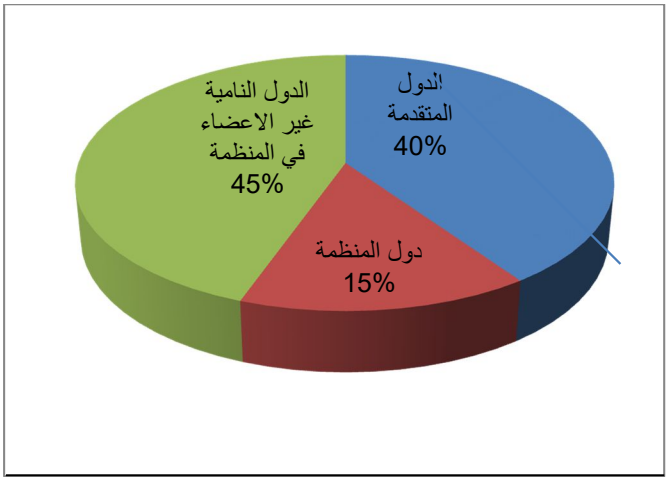

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020 واكتوبر 2019
تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و99 بلدا من خارج المنظمة و39 بلدا متقدما. (*) التوقعات.

لكن بالرغم من الانجازات التي تحققت خلال العقود الماضية. ظلت مستويات التنمية الاقتصادية و البشرية في العديد من بلدان المنظمة دون المستوى المأمول. ففي عام 2019، لم تنتج بلدان المنظمة سوى 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي معبرا عنه بسعر الجاري للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية – رغم أن نسبة سكانها تمثل 24.3% من مجموع سكان العالم الشكل (1-1). و من منظور الأسعار الحالية، استأثرت بلدان المنظمة مع ذلك، بنسبة 8.2% من الإنتاج العالمي عام2019 الشكل (1-2).

الشكل 1-3: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي حسي تعادل القوة الشرائية

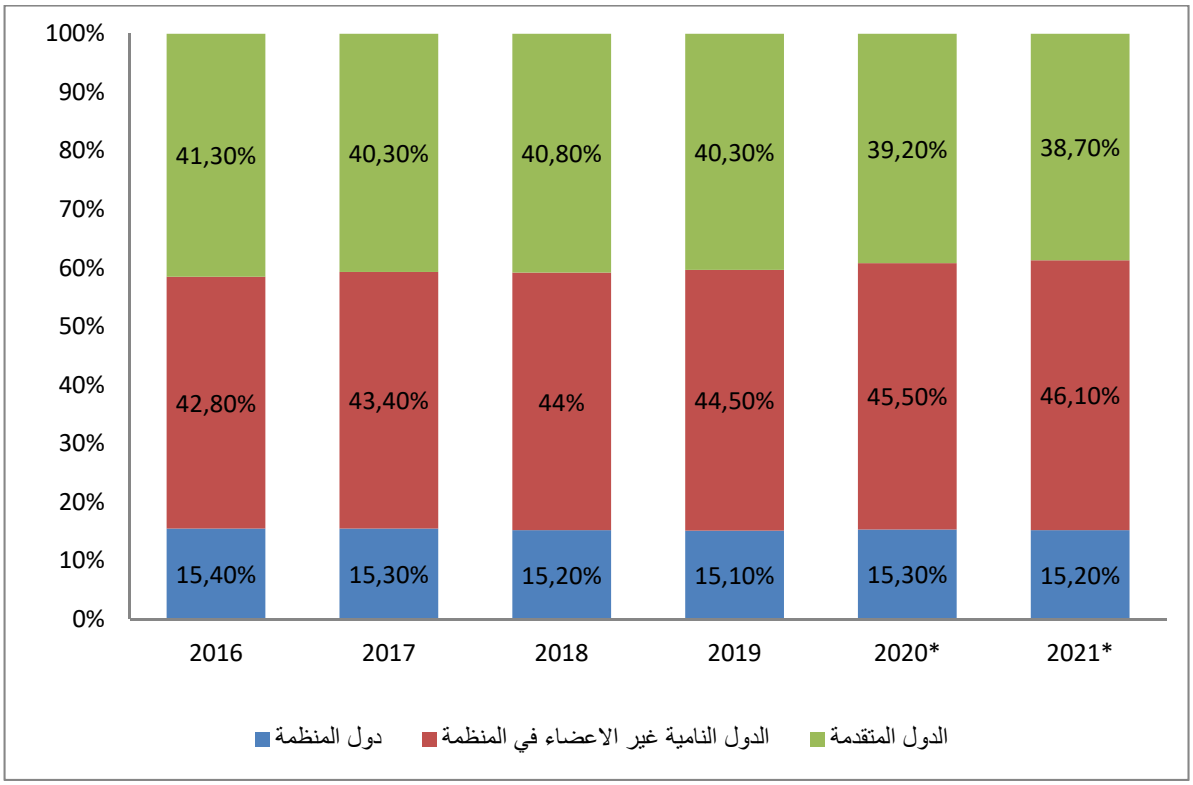

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020 تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و99 بلدا من خارج المنظمة و39 بلدا متقدما. (*) التوقعات.

نلاحظ من خلال الشكل 1-3 أن خلال الفترة 2015-2019 لم تتمكن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من زيادة حصتها في الإنتاج العالمي. بل سجلت ادني مستوياتها البالغ 15.1% خلال عام 2019. لكم من المتوقع أن ترتفع حصتها على نحو طفيف عام 2020 إلى 15.3% ثم بعدها ستتراجع لمعدل 15.2% في 2021. هذا على الرغم من معدلات النمو السلبية التي من المتوقع أن تسجلها هذه البلدان في 2020 بسبب تداعيات الجائحة. وبما أن حصة بعض فرادى البلدان مثل الولايات المتحدة والصين (البالغة 15.2% و19.3% على التوالي عام 2019 على أساس تعادل القوة الشرائية) أعلى من الحصة الجماعية لبلدان المنظمة.

فإن مساهمة هذه الأخيرة كمجموعة في الإنتاج العالمي متدنية نسبيا. من ناحية أخرى انخفضت باطراد حصة مجموعة هذه الدول من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول النامية بحيث سجلت 25.4% عام 2019. وهو تراجع بمقدار نقطة مئوية عن معدل عام 2015.

ويدل تراجع حصة دول المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية على أن أداء اقتصاديات المنظمة في توسيع نطاق إنتاجها. وفي الفترة نفسها ارتفعت الإنتاجية في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بوتيرة أسرع.

الشكل 1-4: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الإجمالي (على أساس تعادل القوة الشرائية 2019)

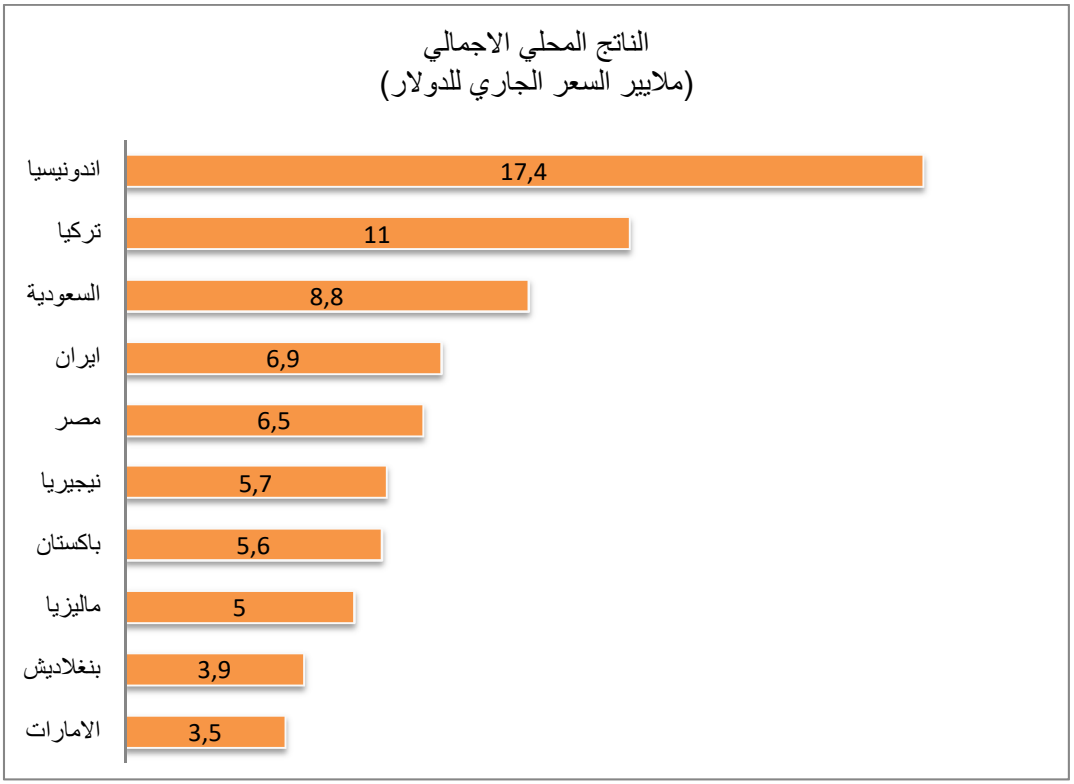

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020

من خلال الشكل رقم 1-4 نلاحظ أن بلدان العشر الأولى في المنظمة أنتجت حصة 74.2% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول المنظمة وبالأسعار الحالية. تستأثر اندونيسيا بالحصة الأكبر من هذا الإنتاج بنسبة 17.4%. تليها كل من تركيا بنسبة 11% والمملكة العربية السعودية بنسبة 8.8% ثم إيران بنسبة 6.9% لهذا ظل الأداء الاقتصادي العام لمجموعة دول المنظمة يعتمد بشكل كبير على التطورات في هذه الدول العشر. والواقع أن الوقود هو المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات في أربع دول من أصل هذه الدول العشر. وهي السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا.

-النمو الاقتصادي: معدلات النمو في دول المنظمة.

مع ظهور جائحة كوفيد-19 حصلت اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية وانقطاع على المستوى أنشطة التصنيع، وكان للتدابير الوقائية المتخذة والقيود المعتمدة في إطار احتواء تفشي الجائحة عواقب وخيمة على جميع الأنشطة الزراعية. كما تسبب تراجع أسعار السلع الأساسية واضطراب السوق المالية بسبب حالة عدم اليقين المتزايدة في انخفاض كبير في أسعار الأصول وأسواق الأسهم، مما أدى إلى تفاقم الآثار الاقتصادية وخفض متوسط مستويات الدخل. ومن ثم أدت تدفقات رؤوس الأموال نحو

الخارج وحالات النقص في سيولة الدولار وانخفاض قيمة العملات المحلية في البلدان النامية، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي، إلى إضعاف قدرة هذه البلدان على سداد ديونها واتخاذ الإجراءات الداعمة المناسبة لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد.

الجدول رقم 01: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

السنوات		2015	2016	2017	2018	2019	2020*	2021*
العالم		3.5	3.4	3.9	3.6	2.9	-4.9	5.4
متوسط المنظمة		3.7	4.5	3.7	3.0	2.4	-2.0	5.4
	مصر	4.4	4.4	4.1	5.3	5.6	2.0	2.0
	اندونيسيا	4.9	5.0	5.1	5.2	5.0	-0.3	6.1
	نيجيريا	2.7	-1.6	0.8	1.9	2.2	-5.4	2.6
	السعودية	4.1	1.7	-	2.4	0.3	-6.8	3.1
	تركيا	0.7			2.8	0.9	-5.0	5.0
البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة		6.1	3.2	7.5	5.0	4.1	-0.7	7.1
		4.5	4.7	5.2				
	البرازيل				1.3	1.1	-9.1	3.6
	الصين	-3.6	-3.3	1.3	6.7	6.1	1.0	8.2
	الهند	6.9	6.9	7.0	6.1	4.2	-5.4	6.0
	روسيا	8.0	8.3	7.0	2.5	1.3	-6.6	4.1
	جنوب إفريقيا	-2.0	0.3	1.8	0.8	0.2	-8.0	3.5
البلدان المتقدمة		1.2	0.4	1.4	2.2	1.7	-8.0	4.8
	ألمانيا	20.4	1.7	2.5	1.5	0.6	-7.8	5.4
	اليابان	1.7	2.2	2.5	0.3	0.7	- 5.8	2.4
	المملكة المتحدة	1.2	0.5	2.2	1.3	1.4	-10.2	6.3
	الولايات المتحدة	2.4	1.9	1.9	2.9	2.3	- 8.0	4.5
		2.9	1.6	2.4				

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020 ويونيو 2020. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و39 بلدا متقدما. (*) توقعات. البيانات الخاصة بتوقعات 2020 و2021 تستند إلى تحديث التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي لشهر يونيو 2020. باستثناء تغطية بلدان المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة.

نلاحظ من خلال الجدول أن التقديرات المبدئية تشير إلى أن بلدان المنظمة ستشهد انكماشا بنسبة 2% خلال 2020 ثم يليه انتعاش قوي عام 2021. لكن أحدث التقديرات تكشف أن الانكماش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم قد يكون أكثر حدة مما كان متوقعا في بداية الأمر. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي الصادر في شهر يونيو 2020، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد العالمي بمعدل 5.8% في 2021 بعد انخفاض بنسبة 3% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2020.

وعند مقارنة بلدان المنظمة بمجموعات البلدان الأخرى، فإنها من المتوقع أن تتأثر بصورة اقل حدة من الدول المتقدمة ولكن تقريبا بنفس مستوى الدول النامية غير أعضاء.

مع ما تزخر به دول منظمة التعاون الإسلامي من إمكانيات وموارد اقتصادية متنوعة، فان النتيجة المرجوة هي تحقيق الرخاء لجميع الدول الأعضاء.

الشكل 1-5: دول المنظمة ذات أعلى معدلات النمو خلال عام 2019.

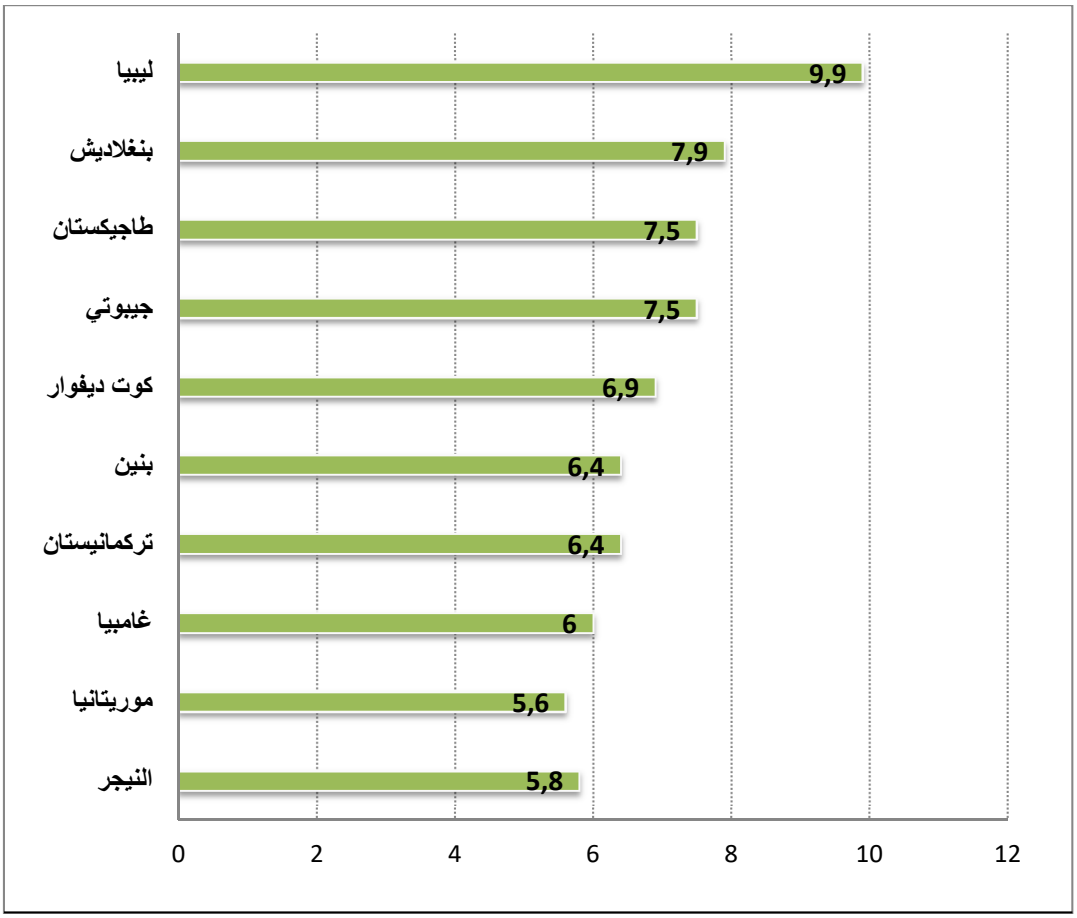

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020. تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة.

نلاحظ أن ليبيا هي الدولة ذات الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو بلغ 9.9% خلال 2019 تليها كل من بنغلاديش بنسبة 7.9% وطاكجيستان بنسبة 7.5% وجيبوتي بنسبة 7.5% ثم كوت ديفوار بنسبة 6.9% كما هو مبين 1-5 وفي الإجمالي سجلت 33 دولة عضو في المنظمة معدل نمو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.9%. وفي الوقت التي سجلت فيه بعض دول المنظمة معدلات نمو نوعية عالية عام 2019 يبقى هذا التحدي الأهم الحفاظ على معدلات النمو لفترات أطول.

الشكل 1-6: عدد بلدان المنظمة ذات معدلات النمو السلبية (2012-2021)

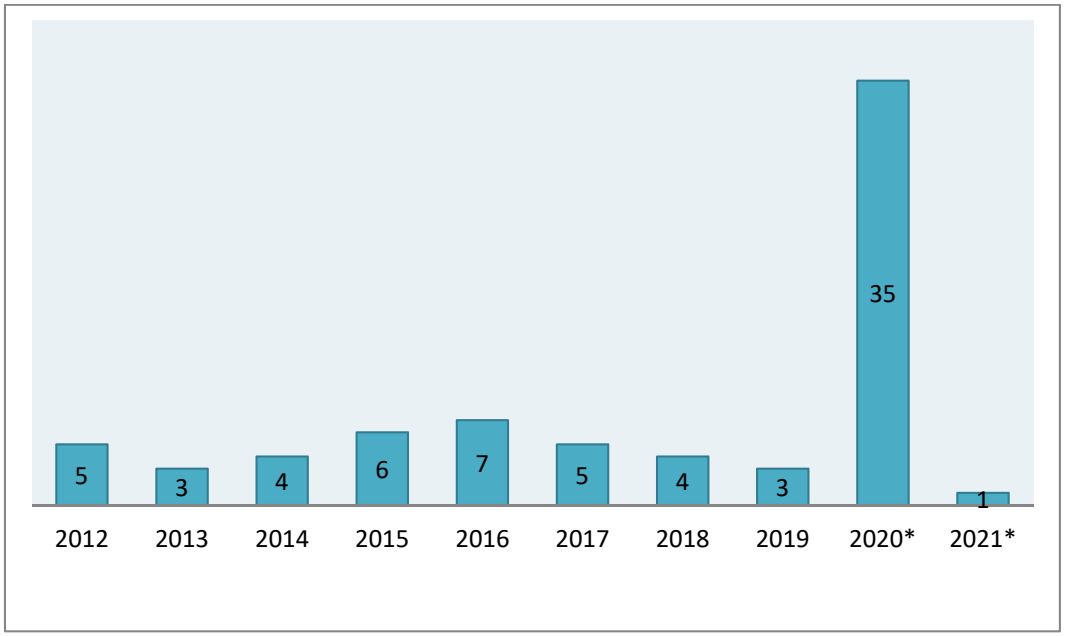

المصدر: حسابات موظفي سيسرك على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020
تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة. (*) التوقعات.

من خلال الشكل 1-6 نلاحظ أن منذ عام 2012 لم يشهد سوى عدد قليل من الاقتصاديات في منطقة التعاون الإسلامي انكماشا على مستوى الاقتصاد. وفي عام 2019 لم تسجل سوى ثلاث بلدان أعضاء في المنظمة معدلات نمو سلبية. ومن المتوقع أن يبلغ هذا الرقم 35 بلدا بسبب التداعيات الحتمية لجائحة كوفيد-19 على بلدان المنظمة خلال عام 2020. لكن من المتوقع أن يظل بلد عضو في حالة ركود عام 2021.

2 - الدخل والتضخم:

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد: تراجع وتيرة نمو الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي.

ينعكس التباطؤ الذي لوحظ في إجمالي النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي على نصيب الفرد من الدخل. سجل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2015 2.2% في الدول الأعضاء والذي انخفض إلى 1.3% خلال 2016-2019 (الشكل2-1).

الشكل2-1: مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

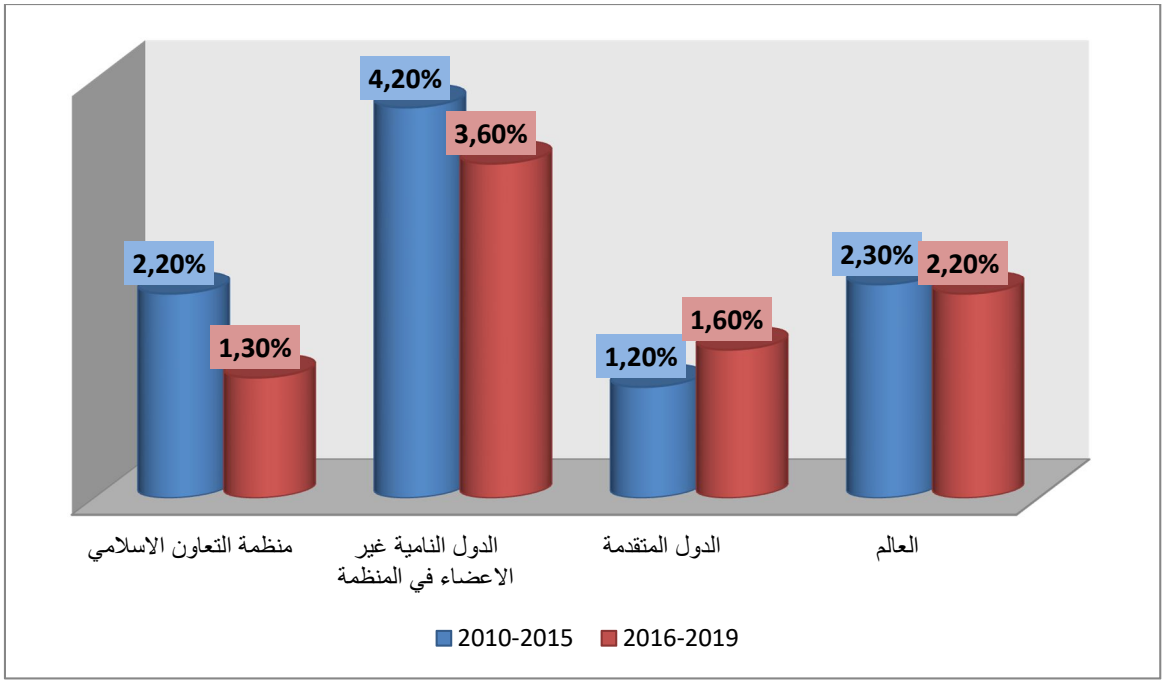

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020 ويونيو 2020.
تغطية البيانات: 55 بلدا عضوا في المنظمة و98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و39 بلدا متقدما.

تعتبر هذه المعدلات اقل من المتوسط العالمي البالغ 2.3% و 2.2% للفترات قيد الدراسة. كما انه خلال نفس الفترات. ظلت نسبة النمو في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة حوالي 4.2% و 3.6% على التوالي.

- التضخم: يعتبر التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي استقرت معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم عند مستويات معتدلة خلال السنوات القليلة الماضية. وذلك بسبب تراجع معدلات النم الاقتصادي العالمي. وتشير أخر التقديرات إلى أن معدل التضخم العالمي قد شهد ارتفاعا من 3.2% عام 2014 إلى 3.6% عام 2019.

الشكل2-2: دول منظمة التعاون الإسلامي الأولى حسب معدلات التضخم(2019)

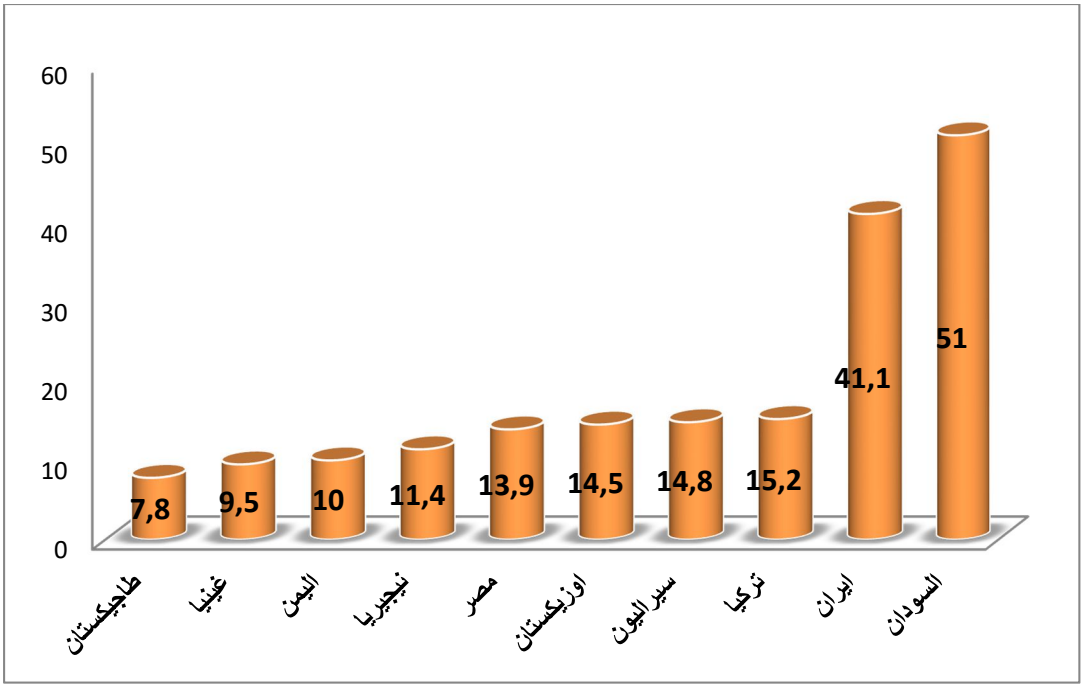

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ابريل 2020. تغطية البيانات: 54 بلدا من دول المنظمة.

نلاحظ من خلال الشكل 2-2 انه على المستوى القطري لمنظمة التعاون الإسلامي. سجلت السودان أعلى معدل تضخم في أسعار المستهلك بلغ 51% في عام 2019. والذي كان أيضا أعلى خامس في العالم بعد فنزويلا وزيمبابوي والأرجنتين وجنوب السودان. وكانت إيران (41.1%) وتركيا(15.2%) وسيراليون (14.8%) وأوزباكستان (14.5%) دول المنظمة الأخرى ذات أعلى معدلات التضخم في عام 2019.

وبالإضافة إلى مصر ونيجيريا كانت هذه الدول السبعة من بين أكثر 15 دولة في العالم ذات أعلى زيادة في أسعار المستهلكين.

3- التجارة في السلع والخدمات:

- تجارة البضائع والخدمات: انخفضت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات العالم إلى 9.8% سنة 2019، وفقا لإدارة الإحصائيات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي، سجلت القيمة الإجمالية للصادرات العالمية من البضائع من 18.3 تريليون دولار عام 2019 مقارنة مع 18.9 تريليون دولار المسجلة عام 2018. وانخفضت هذه القيمة، وفقا لمنظمة التجارة العالمية، من 19.5 تريليون دولار في 2018 إلى 18.9 تريليون دولار في 2019. بعد تسجيل معدلات نمو قوية لمدة عامين متتاليين، عرفت تدفقات التجارة العالمية تراجعا نتيجة

تصاعد التوترات التجارية بين الاقتصاديات الكبرى. كما انه بالرغم من التفاوتات الصغيرة في تقديرات التجارة العالمية، انخفضت الصادرات العالمية بنسبة 3% في عام2019. تخلق جائحة كوفيد-19 الحديثة شكوكا إضافية مؤثرة بشكل سلبي على العلاقات التجارية، ومن المتوقع ان تنخفض تدفقات التجارية العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و32% في عام 2020.

الشكل3-1: الدول العشر الأولى الأكثر تصديرا للخدمات(2019 مليار دولار أمريكي)

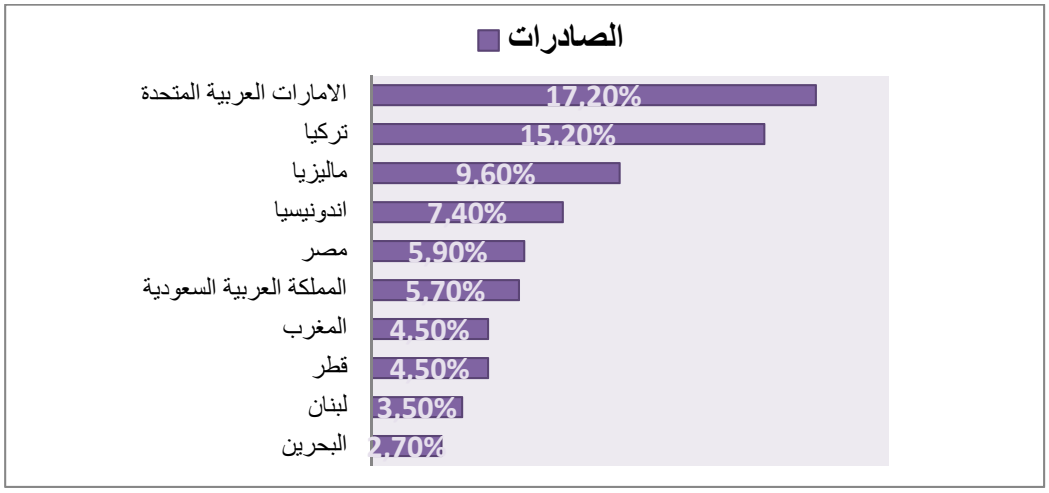

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية. تغطية البيانات: (الصادرات) 53 دولة من المنظمة. تشير النسب المئوية إلى حصة كل بلد معني في إجمالي صادرات أو واردات منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل3-2: الدول العشر الأولى الأكثر استيرادا للخدمات(2019 مليار دولار أمريكي)

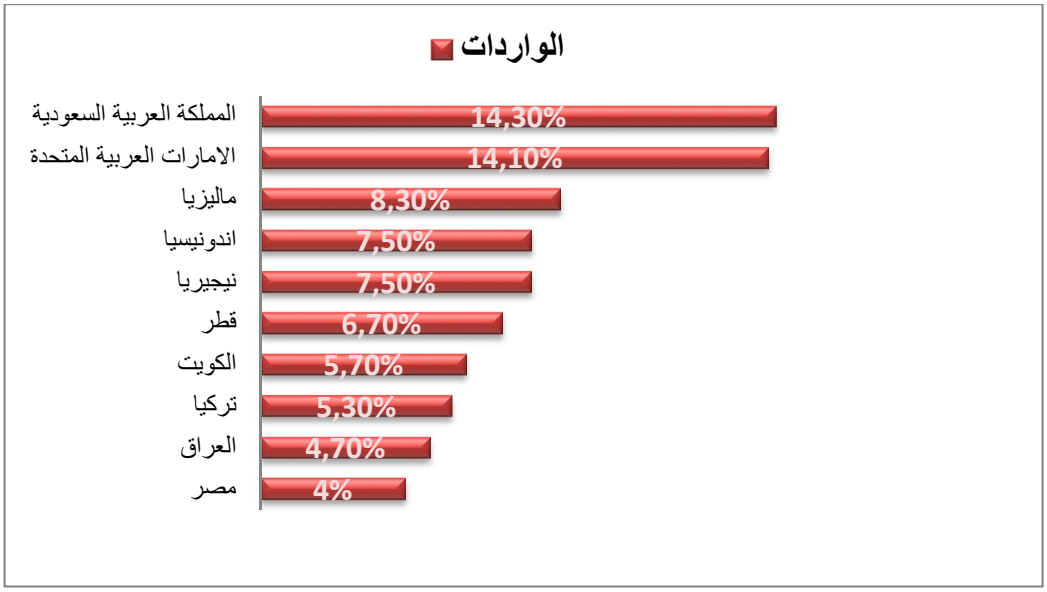

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية. تغطية البيانات: (الواردات) 40 دولة من المنظمة. تشير النسب المئوية إلى حصة كل بلد معني في إجمالي صادرات أو واردات منظمة التعاون الإسلامي.

يظهر الشكل(3-1) و(3-2) الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب أحجام صادراتها ووارداتها من الخدمات. ففي عام 2019، كانت الإمارات العربية المتحدة المصدر الأول للخدمات بحيث سجلت 37.5 مليار دولار من الصادرات وحصة 17.2% من إجمالي صادرات الخدمات لدول المنظمة الشكل 3-2. وتلتها كل من تركيا (64.9 مليا دولار، 15.2%) وماليزيا (40.9 مليار دولار،9.6%) واندونيسيا (31.6 مليار دولار،6.8%) ثم مصر(23 مليار دولار،5.8%). وفي عام 2019، شكلت الدول العشر الأولى في المنظمة نسبة 76.2% من إجمالي صادرات الخدمات في المنظمة. وفيما يتعلق بواردات الخدمات، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة بلغت 75 مليار دولار وحصة 14.3% من إجمالي واردات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي، وتلتها كل من الإمارات العربية المتحدة(74.1 مليار دولار، 14.1%) وماليزيا(43.5 مليار دولار، 8.3%) واندونيسيا(39.4 مليار دولار،7.5%) ثم نيجيريا(39.1 مليار دولار،7.5%). وشكلت الدول العشر الأولى مستوردة للخدمات في منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة حصة 78.1% من إجمالي واردات الخدمات في دول المنظمة.

4- الميزان التجاري: تعد دول منظمة التعاون الإسلامي مصدرا صافيا للسلع، لكنها تظل مستوردا صافيا للخدمات عام 2019.

تشير التحليلات أعلاه المتعلقة بتجارة البضائع والخدمات المذكورة أعلاه أن دول المنظمة لا تضطلع بدور كاف في الأنشطة الاقتصادية العالمية. ومع الانخفاض المفرط في التدفقات التجارية الجارية التي لوحظت في عام 2019، فان مساهمتها في التدفق العالمي للسلع والخدمات لا تزال دون إمكانياتها. فالعوامل المتمثلة في عدم كفاءة مستويات القدرات في التصنيع والخدمات تجعلها اقل تنافسية في الأسواق الدولية ومصدرا صافيا لكل من السلع والخدمات.

الشكل 4-1: الميزان التجاري للمنظمة في السلع (مليار دولار)

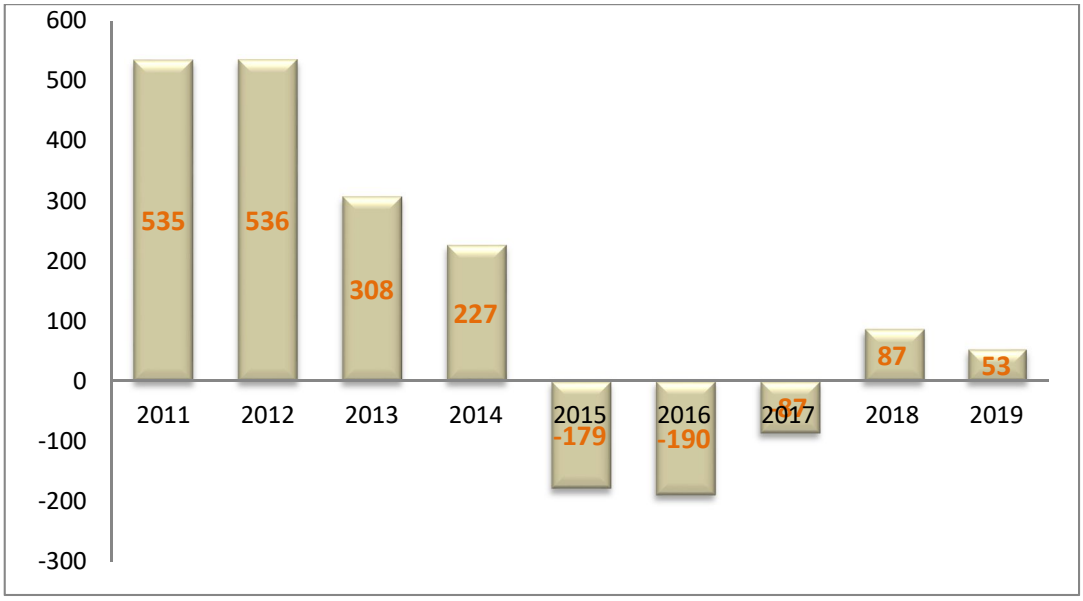

المصدر: بيانات ادارة الاحصائيات التجارية لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات التجارة العالمية تغطية البيانات:السلع 56 دولة من منظمة التعاون الاسلامي.

الشكل 4-2: الميزان التجاري في الخدمات مليار دولار

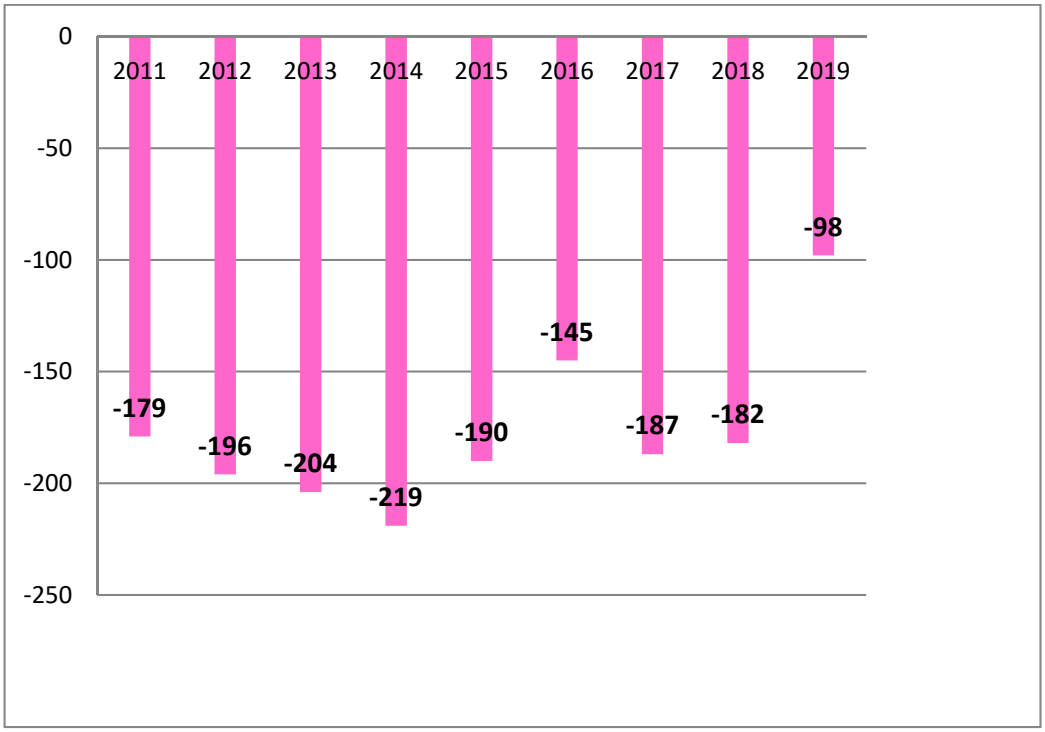

المصدر: بيانات ادارة الاحصائيات التجارية لصندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات التجارة العالمية تغطية البيانات:الخدمات 53 دولة من منظمة التعاون الاسلامي.

نلاحظ من خلال الشكل 4-1 اصبحت دول منظمة التعاون الاسلامي مستوردا صافيا لمنتجات التصنيع خلال 2015-2017، ما يعزى اساسا الى انخفاض اسعار السلع الاساسية. وفي عام 2018، سجلت دول المنظمة كمجموعة مرة اخرى فائضا بمبلغ 87 مليار دولار امريكي. وتراجع هذا المبلغ ليسجل 53 مليار دولار امريكي في 2019. ومن جهة اخرى، في الشكل 4-3 ظلت دول المنظمة مستوردا صافيا للخدمات خلال الفترة قيد النظر. ومع ذلك، اظهر العجز التجاري في الخدمات بعض علامات التحسن لكن انخفض الى ادنى مستوى له عند 98 مليار دولار امريكي في عام 2019.

واجمالا، سجلت دول منظمة التعاون الاسلامي عجزا تجاريا بلغ 45 مليار دولار امريكي فقط في عام 2019، على خلاف سنة 2018 حيث سجلت 95 مليار دولار امريكي. ومن اجل ان تصبح مصدرة صافية لكل السلع والخدمات والاستمرار في تحقيق فوائض مستقرة في التجارة، تحتاج دول المنظمةالى الارتقاء بقدراتها الانتاجية الحالية لتحويل وجهة اقتصاداتها نحو قطاعات ومنتجات ذات قيمة مضافة اعلى لتصبح اكثر قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية في اكبر عدد من المنتجات.

المطلب الثالث: الاتفاقيات العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

اقر مؤتمر وزراء الخارجية الثامن المنعقد بطرابلس في عام 1977 هذه الاتفاقية و دخلت حيز النفاذ بدءا من 1981 عام ، و قد حددت ديباجة الاتفاقية أن الهدف منها هو تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء حتى الأعضاء حتى يمكن دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول الإسلامية.[1]

و قد نصت الاتفاقية على ثلاث مجالات للتعاون المشترك بين الدول الأعضاء هذه المجالات هي التعاون الاقتصادي و التعاون الفني و التعاون التجاري و نشير إلى أن الاتفاقية تتكون من 14 مادة فصول و تنص على ما يلي:

1- التعاون الاقتصادي: تلتزم الدول الأعضاء طبقا للاتفاقية بالعمل على تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينها عن طريق الأمور التالية:

ا- تشجيع انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات : من اجل تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لتوفير مجالات جديدة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم الإسلامي فان الدول الأعضاء تعمل كلما دعت الحاجة على توفير الترتيبات والضمانات و الحوافز الضرورية لتشجيع انتقال رؤوس

[1] احمد علام،منظمة المؤتمر الإسلامي: **دراسة قانونية لنظام و نشاط المنظمة**، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص 206.

الأموال و الاستثمارات فيما بينها بما يتماشى مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في كل دولة من الدول الأعضاء.[1]

ونظرا لوجود دول إسلامية لها فائض في رؤوس الأموال، و دول أخرى لديها عجز في رأس المال فان الاتفاقية تدعو الدول الأطراف إلى توفير الترتيبات و الضمانات و الحوافز الضرورية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات فيما بينها، و يلاحظ أن الدول الأطراف مطالبة بتوفير الأطر المناسبة التي تسهل انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات سواء منها أو إليها، فالدول المستقبلة لرأس المال الإسلامي فيها، وان توفر الضمانات اللازمة للاستثمار سواء كانت ضمانات داخلية مثل حق المستثمر في اللجوء للقضاء و حقه في التعويض العدل عند المصادرة و قد تكون ضمانات دولية مثل انضمام الدولة للاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف التي توفر ضمانات جوهرية للاستثمار وأخيرا إن توجد الحوافز الضرورية و الأساسية كإعفاء الاستثمار في السنوات الأولى من الضرائب و الرسوم الجمركية،[2] أما الدول المصدرة لرأس مال و الاستثمارات يجب عليها وفق قوانينها الوطنية إن توفر الأطر الملائمة لتشجيع انتقال الرسائل و الاستثمارات للدول الإسلامية الأخرى بتشجيع القطاع العام و الخاص للاستثمار في الدول الإسلامية و تعهد الدولة بتقديم الحماية الدبلوماسية للمستثمر و تعويضه عند تعرض مشروعه للمخاطر غير التجارية.

ب- تشجيع انشاء المشروعات المشتركة: تعتبر المشروعات المشتركة ذات اهمية كبيرة في دعم بنية النظام الاقتصادي والاجتماعي ولذلك فالدول الاعضاء من مصلحتها تشجيع انشائها بنية النظام الاقتصادي و الاجتماعي و لذلك فالدول الاعضاء من مصلحتها تشجيع انشائها لما تحققه من فوائد ومزايا اقتصادية كثيرة للدول الاسلامية لتحقيق التكامل اقتصادي باعتباره هدفا حيويا.[3]

وحتى تحقق المشروعات المشتركة الهدف منها وهو التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية فالحكومات مطالبة بان تتعاون في اعداد الدراسات المتعلقة باستكشاف وتحديد امكانيات وفرص الاستثمار في المشروعات المشتركة.[4]

ج- تشجيع استخدام الامكانيات المتوفرة في مجال الانتاج الغذائي: ان الاتفاقية تدعو الدول الاعضاء لمجال هام للتعاون وهو مجال الانتاج الغذائي حيث ان معظم البلدان الاسلامية تعتمد على المصادر

---

[1] المادة الاولى من الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي و الفني و التجاري

[2] محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1991، ص160

[3] الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي و الفني و التجاري، المادة 03.

[4] مرجع نفسه، المادة 04.

الخارجية حتى توفر احتياجاتها الغذائية و ذلك رغم ان العالم الاسلامي يمتلك موارد ضخمة في هذا المجال، ومنه فالاتفاقية جاءت كالية تعمل على تشجيع الدول الاعضاء لاستخدام الموارد المتاحة الى اقصى حد ممكن في ميدان الانتاج الغذائي بالنسبة للدول الاسلامية.[1]

2- التعاون الفني: تعمل الدول الاطراف في الاتفاقية على تحقيق التعاون الفني فيما بينها عن طريق تبادل المعلومات الفنية و تبادل الايدي العاملة.

ا- تبادل المعلومات الفنية: طبقا للاتفاقية تسعى الدول الاعضاء الى تحقيق اقصى استفادة ممكنة من الخبرة والامكانيات المتوفرة لديها بواسطة تبادل الخبراء والبحوث والمنح الدراسية والتدريب والتكوين وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية والتقنية، للغرض ذاته فقد اتفقت الدول الاعضاء على اتخاذ التدابير الضرورية لانشاء مؤسسة اسلامية للعلوم المتقدمة والتكنولوجيا[2].

ب- تبادل الأيدي العاملة: نصت الاتفاقية على وجوب تبادل الدول الأعضاء اليد العاملة فيما بينها خصوصا التي تملك الخبرة الفنية ، مع الاخذ بعين الاعتبار التشريعات التي تنظم ذلك بين الدول الاعضاء، وهذا مما يزيد من التعاون في نطاق المنظمة.

3- التعاون التجاري: تدعو الاتفاقية الدول الاسلامية الاطراف فيها ان تتعاون في الامور التجارية كتنمية المبادلات التجارية بينها وتبادل المعلومات التجارية من خلال:

ا- تطبيق معاملة تجارية متساوية وغير تمييزية تجاه بعضها البعض من خلال سياساتها التجارية الخارجية.

ب- توسيع وتنمية حجم التبادل التجاري فيما بينها من خلال تحرير التجارة وتخفيف او ازالة العوائق الجمركية وغير جمركية.

ج- منح الدول الاسلامية الاطراف الاقل نموا معاملة تفضيلية وخاصة[3]، وذلك نظرا لحساسية اقتصادياتها حيث تصنفها الامم المتحدة كذلك نظرا لانخفاض ناتج الفرد الاجمالي فيها وضعف مواردها البشرية، وتضم قائمة البلدان الاقل نموا 22 بلدا عضوا في منظمة المؤتمر الاسلامي[4].

---

[1] مرجع نفسه، المادة 05.

[2] مرجع نفسه، المادة 06.

[3] مرجع نفسه، المادة08

[4] مركز أنقرة ،**حول المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نموا و البلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، تركيا، 2008، ص01

د- توافق الدول الاطراف على انشاء المركز الاسلامي للتنمية التجارية و تكون المهمة الاساسية لهذا الجهاز العمل على تنمية التبادل التجاري في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي[1].

هـ- وفي سبيل تشجيع التعاون بين الدول الاعضاء تقوم بتبادل اقامة المعارض التجارية بغرض تسويق منتجاتها المحلية في اسواق الدول الاطراف الاخرى وذلك للنعريف بمنتجاتها ولتعزيز و تنمية المبادلات التجارية المشتركة[2].

تقييم الاتفاقية: من مزايا و محاسن الاتفاقية انها تربط بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية للدول الاعضاء، كما انها تعمل على تشجيع انتقال رؤوس الاموال و المشروعات المشتركة و توجيه الدول الاعضاء الى اهمية تحقيق الامن الغذائي في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي وتبادل الخبرات و تشجيع التبادل التجاري المشترك،كما ان الاتفاقية يجب ان تطور نصوصها لكي تتوافق و تلائم مع الاوضاع الاقتصادية المعاصرة خصوصا في ظل الاتفاقيات منظمة التحارة العالمية التي تدعو الى ازالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية[3].

[1] مرجع نفسه ، المادة 09

[2] مرجع نفسه ، المادة10

[3] احمد علام،مرجع سابق،ص213

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي في منظمة التعاون الإسلامي والمساعدات التي قدمتها.

التعاون الاقتصادي و المساعدات مهمة بين الدول لتقوية العلاقات و توطيدها وخصوصا بين المنظمات التي تجمعها روابط و اتفاقات تفيد المصلحة العامة ومن اجل هذا سوف نتحدث على منظمة التعاون الإسلامي التي تعرف بالصوت الجماعي للعالم الإسلامي.

المطلب الأول: التعاون الاقتصادي بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والسوق الإسلامية المشتركة.

تأسست منظمه المؤتمر الإسلامي في عام 1969 كمحفل سياسي أساسا، ألا أنه سرعان ما اتفقت الآراء على أن العمل السياسي المشترك لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا ارتكز على قاعدة متينة من العمل المشترك وواسع النطاق، وبالفعل فقد أكد ميثاق المنظمة الذي اعتمد في فبراير 1972، على ضرورة التعاون من اجل تحقيق تقدم البلدان الأعضاء وعلى الحاجة إلى تضافر جهودها لما من شانه ان ينهض بقدراتها الإنتاجية بوتيرة متزايدة، وبذلك يكون ميثاق المنظمة قد هيأ للبلدان الأعضاء الأرضية المناسبة للنظر بسورة جادة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها والسعي إلى استكشاف المجالات الممكنة للتعاون والتنسيق في ما بينها. فالهدف لم يكن تحقيق التقارب بين البلدان الأعضاء لمساعدتها على تحقيق الأهداف السياسية التي أنشئت المنظمة من أجلها فحسب، بل وأيضا لتمهيد الطريق من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي في ما بينها وفي هذا الإطار بادرت منظمه المؤتمر الإسلامي منذ وقت مبكر إلى إدراج القضايا الاقتصادية الرئيسية في جدول أعمال المؤتمرات السنوية لوزراء الخارجية و إلى الشروع في تنفيذ بعض مشاريع التعاون الاقتصادي والفني على مستوى المجموعة ككل. أما الانطلاقة الحقيقية فقد جاءت في مؤتمر القمة الإسلامية الثاني الذي أنعقد بلاهور سنه 1974 حيث أشار ملوك ورؤساء الدول الإسلامية بوضوح في" إعلان لاهور" إلى التطورات الاقتصادية العالمية والى القضايا الاقتصادية التي كانت تواجه البلدان النامية عموما والبلدان الأعضاء على وجه الخصوص، والى ما كان يتطلبه ذلك الأمر من عمل مشترك ضمن إطار المنظمة. وقد كان ذلك بمثابة إشارة واضحة للمنظمة كي تقوم بالتحرك المناسب في اتجاه وتعزيز نشاطات التعاون الاقتصادي بين بلدانها الأعضاء في وقت سريع نسبيا، فتلاحقه القرارات الصادرة عن المؤتمرات السنوية لوزراء الخارجية حول مختلف مواضيع التعاون الاقتصادي، وبدلت جهود مكثفه لأقامه مختلف المؤسسات والوكالات المتخصصة في

المجال الاقتصادي.

ومنذ صدور" إعلان لاهور" في عام 1974، بذلت المنظمة جهودا كبيرة من اجل إرساء الإطار القانوني ومتعدد الأطراف الذي يتيح للبلدان الأعضاء إمكانية التعاون على نطاق واسع ومباشره العمل الاقتصادي المشترك، كما تم التعامل مع العديد من القضايا الاقتصادية ونظمت العديد من اللقاءات على ارفع المستويات واعتمدت قرارات على قدر كبير من الأهمية. وفيما يلي ملخص لأهم التطورات والانجازات التي حققتها المنظمة في مجال التعاون الاقتصادي حسب ترتيبها الزمني[1]:

– في ديسمبر 1973، أصدر المؤتمر الأول لوزراء المالية في بلدان المنظمة إعلان النوايا بخصوص تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بهدف دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي في البلدان الأعضاء. وفي أغسطس 1974 اعتمد المؤتمر الثاني لوزراء المالية بنود اتفاقيه تأسيس البنك الإسلامي للتنمية ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أكتوبر 1975.

– في مايو 1976، تأسست اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كجهاز فني منتظم مكون من ممثلي كافه البلدان الأعضاء مهمته دراسة وتحليل نشاطات التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي بين تلك البلدان ورفع التوصيات حولها إلى المؤتمرات السنوية لوزراء الخارجية للبث فيها.

– في مايو 1977، اعتمد المؤتمر الإسلامي الثامن الوزراء الخارجية الاتفاقية العامة حول التعاون الاقتصادي والفني والتجاري، وهي تهدف إلى تشجيع حركه رؤوس الأموال والاستثمارات التبادل البيانات والخبرات والمهارات الفنية والتكنولوجية في ما بين البلدان الأعضاء، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ابريل 1981 ووقع عليها حتى الآن 41 بلدا عضوا وصادق عليها 27 بلدا عضوا.

– في يونيو 1978، وافق المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الخارجية على تأسيس المركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث في العاصمة البنغلاديشية دكا، ثم تحول اسم هذا المركز أخيرا إلى الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا.

– في مايو 1979، وافق المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء الخارجية على تأسيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في كراتشي بباكستان احد الأجهزة المنتمية لمنظمه المؤتمر الإسلامي.

---

[1] بلخير فؤاد، **التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2010، ص 3–4–5–6.

– في يناير 1981، اعتمدت القمة الإسلامية الثالثة خطه العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وقد تضمنت الخطة 10 قطاعات وهي :الأغذية والزراعة، التجارة، الصناعة، النقل والاتصالات والسياحة، المسائل المالية والنقدية الطاقة، العلوم التكنولوجيا، قوه العمل والشؤون الاجتماعية السكان والصحة،التعاون الفني.

– كما قررت القمة الإسلامية الثالثة تشكيل ثلاث لجان دائمة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والتعاون العلمي والتكنولوجي والشؤون الإعلامية والثقافية، ووافقت القمة المذكورة كذلك على تأسيس المركز الإسلامي لتنميه ألتجارة، ومقره الدار البيضاء بهدف العمل على تعزيز التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء.

– في يونيو 1981، اعتمد المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية الاتفاقية حول تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات. وهي تحدد المبادئ الأساسية للنهوض بتحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتوفر الحماية للاستثمارات ضد الأخطار التجارية وتكفل حرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في فبراير 1988، وقع عليها الثلاثون بلدا عضوا وصادق عليها 19 بلدا عضوا.

– في نوفمبر 1984، اعتمدت الدورة الأولى للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري الكوميسيك التابعة للمنظمة مشروع تنفيذ البرنامج قصير الأجل للنهوض بالتجارة في ما بين الدول الأعضاء في منظمه المؤتمر الإسلامي.

– كما وافقت الدورة الأولى للكوميسيك على مقترحات مقدمه بشان وضع برامج ماليه متعددة الأطراف للنهوض بالتجارة البينية لبلدان المنظمة، أولها هو البرنامج الأطول أجلا لتمويل التجارة أو ما يعرف أكثر باسم برنامج تمويل الصادرات وقد بدا العمل بهذا البرنامج في سنه 1988 ضمن عمليات البنك الإسلامي للتنمية وهو يهدف إلى النهوض بالتجارة البينية في السلة غير التقليدية، أما البرنامج الثاني فهو المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات. وقد بدأت هذه المؤسسة نشاطها في 1991 ضمن إطار نشاط مجموعه البنك الإسلامي للتنمية، البرنامج الثالث هو الاتفاقية حول غرفه المقاصة الإسلامية متعددة الأطراف والتي أعدها البنك الإسلامي للتنمية ووافقت عليها الكوميسيك في دورتها السابعة التي انعقدت سنه 1991.

– في أكتوبر 1990 تبنت الدورة السادسة للكوميسيك مشروع الإطار العام لاتفاقية الافضليات التجارية في ما بين الدول الأعضاء بمنظمه المؤتمر الإسلامي وملحقها المتعلق بقواعد المنشأ وقد وقع 23 بلدا

على الاتفاقية وصادق عليها سبعه بلدان.

– في ديسمبر 1994 اعتمدت القمة الإسلامية السابعة وثيقة الإستراتيجية وخطه العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمه المؤتمر الإسلامي التي تبنتها الدورة العاشرة للكوميسيك.

– في ديسمبر 1997، أصدر مؤتمر القمة الإسلامي الثامن قرارا بشان إقامة السوق الإسلامية المشتركة يؤكد فيه من بين أمور أخرى على أهميه تنفيذ الإستراتيجية وخطه العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وكذلك تنفيذ مختلف الاتفاقيات المبرمة ضمن إطار المنظمة.

– كما دعت القمة الإسلامية الثامنة البلدان الأعضاء إلى صياغة مقترحات ملموسة للتعاون والتنسيق في مجالات الدخول إلى الأسواق وسياسة المنافسة ونقل التكنولوجيا والمالية والتجارة والاستثمار وإقامة شبكه متكاملة للمعلومات وتأسيس بنيه تحتية فعاله بما يساعد على إقامة سوق إسلامية مشترك.

يلاحظ مما سبق أن منظمه المؤتمر الإسلامي بدلت جهودا كبيره من أجل وضع الإطار المؤسسي والقانوني والفني الذي يمكن للعالم الإسلامي من خلاله التعاون على نطاق واسع وتبني وتنفيذ سياسة العمل الاقتصادي المشترك وبالفعل قد فقد ترسخ السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الثاني: التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إطار جائحة كوفيد-19

تشكيل لجنة خاصة بمنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق شؤون السياسات الاقتصادية بشان كوفيد-19 من اجل توحيد الجهود والعمل المشترك: إن جائحة كوفيد 19 أزمة ليست كباقي الأزمات، وتبثث أن تجاوزها يتطلب وضع خطط استجابة شاملة ومنسقة، ومن شأن تفشي هذه الجائحة إلحاق ضرر كبير على مستوى علاقات التعاون بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في قطاعات مثل: التجارة والسياحة لكن هذه البلدان تزخر بتجارب وممارسات فضلى من حيث خطط الاستجابة على صعيد السياسات الاقتصادية ولصياغة خارطة الطريق لتنسيق الجهود وتعزيز العمل المشترك في إطار التعاون في ما بين بلدان المنظمة من حيث خطط الاستجابة على صعيد السياسات الاقتصادية، فان من شأن أحداث لجنة للتنسيق تنضوي تحتها البلدان الأعضاء في منظمة ومؤسساتها ذات الصلة أن يلعب دورا غاية في الأهمية ويمكن لهذه اللجنة أن تكون أيضا رافدا من روافد التمكين للتعاون في ما بين بلدان المنظمة، وذلك عن طريق آليات من قبل تيسير مشاركة الخبرات وتبادل المعارف بشأن المرونة الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية في إطار تدابير الاستجابة للتحديات التي يفردها تفشي كوفيد-19.

– التخفيف من الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتعزيز العلاقات التجارية البينية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: تأثرت العلاقات التجارية القائمة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تأثرا بالغا اثر تفشي جائحة كوفيد–19، وللتخفيف من حده الأثر على هذه العلاقات يمكن اعتماد مجموعة من التدابير بصفة مؤقتة، مثل: تخفيض تكاليف الحواجز الجمركية وغير الجمركية أو تعليق العمل بالفترة محددة على الأقل، من شأن هذه التدابير المؤقتة المعتمدة خلال فترة تفشي الوباء أن تلعب دورا مهما في تغيير طبيعة العلاقات التجارية القائمة بين بلدان المنظمة في الاتجاه الايجابي بعد انقشاع هذه الأزمة. وفي هذا الصدد يمكن تنظيم اجتماع استثنائي عاجل على مستوى منظمه التعاون الإسلامي للإحاطة بمختلف السبل الممكنة لوضع خطة مشتركة تروم تعزيز العلاقات التجارية بين بلدان المنظمة في هذه المرحلة العصيبة وبعدها.

– تعزيز التعاون الإقليمي في مجال سلاسل الإمدادات: رغم أن اختلال التوازن على مستوى سلاسل القيمة العالمية قد أدى إلى التساؤل عن جدوى التكامل الاقتصادي العالمي و رفع التوقعات عاليا بشأن إعادة تنظيم شبكة الإنتاج العالمية، يبقى من المهم جدا الحفاظ على سير عمل سلاسل الإمداد. فيمكن لبلدان المنظمة الدخول في شركات للنهوض بالتكامل الإقليمي من خلال إحداث شبكات إنتاج تكون أكثر قربا من المستخدمين النهائيين للمنتجات في المنظمة، فهي تتمتع بأوجه تكامل هامة في مختلف القطاعات الاقتصادية وقد تمثل هذه الأزمة فرصة سائحة لتوظيف هذه الإمكانات توظيفا يعود بالفضل الكبير على اقتصاديات البلدان الأعضاء، وهذا الأمر يستدعي التزاما سياسيا رفيع المستوى وألية تنفيذ جيدة التنسيق.

– تعزيز التعاون الدولي للإبقاء على نشاط التجارة الدولية للغذاء: تشير منظمة الأغذية والزراعة إلا أنه وفقا للمستوى الراهن والمتوقع على مدى العام لإنتاج المحاصيل الأساسية، فانه هناك ما يكفي من الغذاء للجميع العالم امتداد العام، لذلك يتعين عن البلدان المصدرة أن تواصل عرض سلعها في السوق العالمية، وفي الوقت ذاته يوسع البلدان بوسعي البلدان المستوردة أن تخفف من الحواجز التجارية لتسهيل حرية تدفق التجارة. وهذا من شأن ضمان عدم توقف أنشطة التجارة الغذائية والزراعية على الصعيد العالمي حتى في ظل التحديات اللوجستية القائمة. ففي الأوقات العصيبة من الضروري أن تتوحد جهود البلدان وتعمل يد في يد لضمان استقرار الإمدادات الغذائية ووصولها للجميع وبالتالي تجنب حصول مشاكل عرضية غير مرغوب فيها مثل أزمة الغذاء.

– تسهيل سياسات منح التأشيرات فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي : إن السياحة والنقل – هما قطاعين من أكثر القطاعات تأثرا جراء تفشي كوفيد–19 في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وفي باقي مناطق العالم، وقد يتطلب الأمر سنوات عديدة لكي تتعافى السياحة البينية في بلدان المنظمة، وتعود علاقات التعاون في هذا المجال لمستوياتها المعهودة قبل تفشل وباء وفي هذا الصدد، يتعين على بلدان المنظمة مناقشة أنجع السبل الممكنة لتسهيل سياسات منح التأشيرات لفترة محددة على الأقل لإنعاش

النشاط السياحي فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وبما أن بعض بلدان المنظمة قد بدأت فعليا في رفع العمل بالتدابير الاحتوائية، فإنه من المهم جدا التخطيط في وقت مبكر لمثل هذه السياسات وضمان تنسيق الجهود على مستوى كل بلدان المنظمة.

– النظر في مسألة تخفيف عبر الديون على بلدان منظمة التعاون الإسلامي المصنفة ضمن قائمة البلدان الأقل نموا وإعادتها هيكلتها: يصنف في الوقت الراهن 21 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي ضمن قائمة البلدان الأقل نموا ومجموع الإجراءات الاحتوائية (مثل: الإغلاق الشامل والإنفاق على الفحوصات الطبية) والتدابير المالية (مثل: إرجاء دفع الشركات للمستحقات الضريبية)التي اعتمدتها هذه البلدان في إطار إجراءات الاستجابة لتداعيات تفشي كوفيد–19 ساهمت بشكل كبير في زيادة الضغط على مواردها المالية العامة المحدودة أصلا، لذلك فإنها لن تتمكن من سداد ديونها الدولية المستحقة في الوقت المحدد، وبالتالي هناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات تروم تخفيف عبء الديون على هذه البلدان وإعادة هيكلتها لتوسيع هامش التصرف المالي. ونظرا للوزن الذي تتمتع به منظمة التعاون الإسلامي في الساحة الدولية بصفتها واحدة من أكبر المنظمات الدولية من حيث عدد الأعضاء، فان بوسعها أن تلعب دورا محوريا في نقل صوت بلدانها الأعضاء لاسيما المدرجة منها ضمن قائمة البلدان الأقل نموا، في ظل هذه الأوقات العصيبة إلى المنابر والمؤسسات المتعددة الأطراف والبلدان الدائنة بخصوص القضايا المتعلقة بتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها وفي هذا الصدد يمكن تنظيم اجتماع على مستوى المنظمة لأخذ الأفكار بخصوص الموقف الجماعي للمنظمة.

– استخدام المنصات وأنظمة عقد المؤتمرات افتراضيا لمواصلة تنظيم مختلف فعاليات منظمة التعاون الإسلامي: أدى تفشي جائحة كوفي 19 إلى الحصول تغير في ملامح الأنماط الاعتيادية لسير الأعمال فكان لابد من إلغاء كل الفعاليات الدولية أو تأجيلها على الأقل تفاديا لتعرض المشاركين لمستويات عالية من خطر الإصابة بالفيروس، لكن لا ينبغي في هذا الوضع القائم أن يكون ذريعة لوقف الأنشطة أو الاجتماعات المخطط لها مسبقا، على مستوى منظمه التعاون الإسلامي في يمكن تنظيم الفعاليات المجدولة للمنظمة ومؤسساتها من خلال توظيف مجموعة من الحلول التي توفرها تكنولوجيا المعلومات، وذلك من قبيل أنظمة تنظيم المؤتمرات عن بعد من خلال الفيديو التي تسمح بمشاركة العشرات من الأشخاص بشكل متزامن ومن جميع أنحاء العالم.

– العمل في إطار التعاون البيني في منظمه التعاون الإسلامي لتجميع الموارد والمعرفة بخصوص كوفيد–19: إن جائحة كوفيد–19 مسألة تشغل بال كل العالم دون استثناء والتعامل معها يتطلب تضافر جهود دول والمنظمات الإقليمية والدولية والتعامل فيما بينها ، وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي يتعين على بلدانها الأعضاء التعاون فيما بينها لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعرفة العلمية بشان مراحل تطور الفيروس، لذلك ينبغي تشكيل عدد من اللجان المشتركة بين البلدان الأعضاء في مجال العلوم وعلى صعيد القطاعين الخاص والعام لتوصل لأنجع السبل والوسائل للرقي بمستوى فعالية خطط

الاستجابة للتغلب على الآثار الاجتماعية للجائحة، فاليوم يستدعى الأمر تعزيز أوجه التلاحم وحسن التواصل بين بلدان المنظمة أكثر من أي وقت مضى[1].

المطلب الثالث: المساعدات الاقتصادية للدول الاعضاء وغير الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي[2]:

تفعيلا لمبادئ الشراكة و تبادل المساعدات و التضامن بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، واصلت بعض الدول الاعضاء الغنية في المنظمة مساهمتها في تمويل مختلف المشاريع الانمائية في الدول الاعضاء في المنظمة و البلدان النامية الاخرى المحتاجة. ويلخص هذا الجزء من التقرير المساعدة التي قدمتها بعض الدول الاعضاء في المنظمة الى دول اعضاء اخرى في المنظمة و كذلك دول غير اعضاء في المنظمة في السنوات الاخيرة.

ا)- المساعدة الانمائية المقدمة من المملكة العربية السعودية:

- واصلت حكومة المملكة العربية السعودية، من خلال الصندوق السعودي للتنمية، تمويل مشاريع انمائية في عدد من البلدان منخفضة الدخل في منظمة التعاون الاسلامي و في دول غير اعضاء في المنظمة من خلال قروض ميسرة. ففي عام 2016، ساهم الصندوق في تمويل 33 مشروعا انمائيا بمبلغ اجمالي قدره 4346.46 مليون ريال سعوديفي 16 دولة ، منها 14 دولة عضوا في المنظمة (8 في افريقيا، و4 في اسيا، ودولة واحدة في الشرق الاوسط و شمال افريقيا)، ودولة واحدة مراقبة في المنظمة، ودولتين غير عضوين في المنظمة.

- ووجهت مساعدة صندوق التنمية السعودي لتمويل مشاريع في عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة، بما في ذلك البنية التحتية الاجتماعية و النقل و الاتصالات و الزراعة و الطاقة و غيرها من القطاعات. وخصص الجزء الاكبر من التمويل للبنية الاساسية الاجتماعية (التعليم، وامدادات المياه و الصرف الصحي، والاسكان و التنمية الحضرية، و الصحة، وقطاعي النقل و الاتصالات).

---

[1] الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ص 90-93

[2] تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي،الدورة الرابعة و الثلاثين لاجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي(الكوميسيك)،أنقرة،تركيا،2018ص ص 24-25-26

– ومن الجدير بالذكر في هذا السياق ان الصندوق قد خصص، منذ انشائه في عام 1975 و حتى نهاية عام 2016، مبلغا اجماليا قدره 51445.69 مليون ريال سعودي لتمويل 609 مشاريع و برامج انمائية لصالح 82 بلدا ناميا في جميع انحاء العالم، و معضمها من الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي.

ب)–المساعدة الانمائية المقدمة من دولة الامارات العربية المتحدة:

– تواصل دولة الامارات العربية المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في مجال تمويل التنمية في بلدان اخرى، فخلال الفترة 2014–2017، قدمت دولة الامارات العربية المتحدة مساعدات في شكل دعم انساني و انمائي ل51 عضوا في المنظمة في اوروبا و امريكا اللاتينية و اسيا و افريقيا بقيمة 19.3 مليار دولار امريكي.

– وكانت القطاعات الرئيسية التي وجهت اليها الامارات مساعداتها خلال 2014–2017 هي: المعونة السلعية، مساعدة البرنامج العام، والمساعدات الانسانية و الاغاثة في حالات الطوارئ، و النقل و التخزين و الزراعة، وتوليد الطاقة و الامداد بها، وتطوير البنية التحتية، والصحة، والتعليم، و المجتمع المدني، والمياه والصرف الصحي، و غيرها.

– وكانت مصر واليمن والاردن والعراق والسودان والمغرب وباكستان وافغانستان وفلسطين اكبرالبلدان المستفيدة من المساعدة الانمائية الاماراتية خلال الفترة المذكورة. وكانت معظم المساعدات المقدمة من دولة الامارات العربية المتحدة في شكل منح، في حين قدمت بعض المساعدات على شكل قروض ميسرة.

ج)– برنامج الكوميسيك لادارة دورة المشاريع:

–في اطار برنامج الكومسيك لادارة دورة المشاريع، تم في الفترة 2015–2016 تنفيذ 23 مشروعا بنجاح، وشارك اكثر من 40 بلدا عضوا في المنظمة في تمويلها. اضافة الى ذلك، تم خلال عام 2017 اقرار تنفيذ 14 مشروعا تتعلق بتعزيز قدرات البلدان المستفيدة منها في مجالات مثل الزراعة والسياحة والتجارة من وطاة الفقر.

– من خلال البرنامج المذكور اعلاه، تتم تعبئة الدول الاعضاء في المنظمة و مؤسساتها لتحقيق المبادئ والاهداف الواردة في استراتيجية الكومسيك. ويتم وضع المشاريع التي تنفذ في اطار هذه الالية في المجالات التي وردت توصيات سياسية تتعلق بها من جانب الفريق العامل والتي اعتمدتها اجتماعات الكومسيك الوزارية. ومن ثم تشكل هذه الالية اداة لدعم سياسات لملاك المشاريع و المستفيدين منها.كما تتيح الفرصة للدول الاعضاء للعملمعا للتصدي للتحديات المشتركة فيما بينها.

د)- دعم خطة النيجر الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

- خلال مؤتمر النهضة النيجيرية الذي عقد في باريس بفرنسا يومي 13 و14 ديسمبر 2017، تعهد البنك الاسلامي للتنمية ومجموعة التنسيق العربية بدعم خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في النيجر للفترة 2017-2021 بمبلغ 1.5 مليار دولار امريكي.

- وتعد خطة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في النيجر اول خطة انمائية خمسية لتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة والنمو الشامل بحلول عام 2035. وتعالج هذه الخطة تحديات النيجر واولوياتها من اجل توطيد المؤسسات الديمقراطية والامن والبنى التحتية والامن الغذائي والقطاعات الاجتماعية الاساسية.

- وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة الى ان حكومة النيجر قد نجحت في جمع ما يربو على 23 مليار دولار امريكي لدعم جهودها لتمويل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة للفترة 2017-2021 خلال المؤتمر المذكور اعلاه.

المبحث الثالث: التحديات والفرص في منظمة التعاون الإسلامي

من بين نجاح و تطور منظمة التعاون الإسلامي هو معرفة التحديات و الفرص التي تواجهها ومعرفة استغلالها استغلال امثلا للوصول إلى الهدف المراد الوصول إليه و تحقيقه من اجل للوقوف أمام المنظمات الأخرى و الدول بهيبة و مكانة خاصة بينهم .

المطلب الأول: التحديات والفرص القائمة في السياسة العامة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في ظل الوضع الطبيعي الجديد

تتمثل أهم التحديات و الفرص فيما يلي:[1]

تتميز سلاسل التوريد الحالية بتحسين الأنشطة لتقليل التكاليف وتقليص حجم المخزونات وزيادة استخدام الأصول، وعلى الرغم من أن مثل هذه التحسينات تأخذ في الاعتبار مختلف المخاطر ،إلا انه لم يكن ممكنا توقع الصدمات المشتركة التي تواجهها الشركات اليوم قبل بضع سنوات، وتشير الاتجاهات الحالية في صنع السياسة الاقتصادية إلى الكثير من حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات التجارية والجائحة،ومن المتوقع أن تؤثر النزعة الإقليمية والحمائية والقومية الاقتصادية المتزايدة على الأداء الحالي لسلاسل القيمة في جميع أنحاء العالم.

وفي ظل هذا الوضع" الطبيعي الجديد" (في إشارة إلى التغيير الملحوظ في الوضع السائد)، ستكون هناك تحديات تعترض طريق دول منظمة التعاون الإسلامي فضلا عن فرص سائحة، وقد يؤدي ارتفاع القومية الاقتصادية إلى الأضرار في بعض دول المنظمة التي عندما جاءت أصلا بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية، وليس ضربا في الواقع توقع عالم يتم فيه إنتاج كل منتج دون مشاركة دولة أخرى، وسيكون المستوى العالي من سلاسل القيمة ربما حتى في ظرف أكثر تعقيدا مما هو الحال عليه بالفعل هو الشكل السائد للإنتاج ومع ذلك ،من المتوقع أن تحاول البلدان تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى إنتاج بعض المنتجات الهامة.

ويتمثل التحدي الآخر في المنافسة المتزايدة نتيجة تنامي القومية الاقتصادية والنزعة الحمائية، فبينما تتمتع البلدان المتقدمة ذات الهيكل الاقتصادي القوي والمتنوع بميزة تنافسية على عدد من الجبهات، فإن البلدان النامية ذات الهيكل الاقتصادي الضعيف والمركز ستكافح من اجل تنويع اقتصادياتها وتحقيق القدرة التنافسية في مجموعة أوسع من المنتجات، وقد يؤدي هذا إلى تصعيد التوترات التجارية بحيث ستتبنى الدول على المستوى الفردي سياسات لحماية صناعاتها، ومن الأرجح أن يتحقق هذا السيناريو في القطاعات التي تعتبر إستراتيجية.

---

[1] كنان بغجي، جام تنتن، **التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أكتوبر ،2020 ص ص 111-112.

وتتطلب الشركات قدرا اكبر من المرونة ومخازن مؤقتة أقوى لاستيعاب التأخيرات في التسليم والإختلالات، ولن يكون من السهل عليها إعادة هندسة سلاسل القيمة الخاصة بها بالكامل، لكنها ستبحث عن قدر اكبر من المرونة في سلاسل توريدها، وحتى إذا لم تستطع دول منظمة التعاون الإسلامي جذب الجزء الأكبر من سلاسل القيمة بسبب القيود المختلفة التي تفرضها الشركات أو البلدان المضيفة، فيمكنها أن تقدم للشركات شكلا من أشكال المرونة من خلال إثبات قدرتها على توريد عناصر معينة من المنتجات وبمرور الوقت ،قد تصير تدريجيا من الموردين الرئيسيين بدلا من الموردين الاحتياطيين.

وتختلف الآثار المترتبة على العملية المحتملة لإعادة الإنتاج إلى الموطن أو بالقرب منه ،اعتمادا على عوامل مختلفة مثل الحجم والقرب الجغرافي والجودة المؤسسية والمواد المتاحة ،وتكون الاقتصاديات الأصغر في المتوسط أكثر عرضة من البلدان الأكبر للاضطرابات التي تشهدها إمدادات المدخلات المستوردة، ومن غير المرجح أن تمتلك هذه البلدان القدرة على إنتاج جميع مكونات المنتج النهائي وخاصة المنتجات المتطورة، كما أن روابطها الاقتصادية من حيث توريد المكونات المستوردة ليست متنوعة بما يكفي للاستعانة بمصادر خارجية لتامين الأجزاء المطلوبة بسرعة من موردين بديلين، إلا أن تقارير تشير إلى أن ألمانيا تعاني من إختلالات تصل إلى 70% في المدخلات المستوردة بسبب الجائحة على الرغم من امتلاكها لأكثر شبكات الموردين تنوعا.

وللاستفادة من عمليه إعادة توجيه سلاسل التوريد يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي خفض تكاليف التجارة والنهوض بالقدرات التكنولوجية وتعزيز مستوى تأهبها للتصدي للمخاطر المرتبطة بسلاسل التوريد ،ومن اجل خفض التكاليف التجارة يمكنها توقيع اتفاقيات التجارة الإقليمية، وتحسين البنية التحتية المادية ورقمية وتقليل الإجراءات التجارية المرهقة.

كما تعتبر الاستثمارات في البينية التحتية للنقل والاتصالات ضرورية،لتوفير بيئة مواتية للشركات التي تبحث عن شبكات سلاسل قيمه بديلة،ومن اجل تحسين القدرات التكنولوجية يتعين عليها الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة نفقات البحث والتطوير، وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأخيرا ينبغي اتخاذ تدابير لزيادة الجاهزية لمخاطر سلاسل التوريد وتحسين المرونة في مواجهة هذه المخاطر مثل فشل شبكات النقل والاتصالات ومخاطر السوق المالية ومخاطر الأوبئة والجوائح ومخاطر الأمن السيبراني.

المطلب الثاني: نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية في العالم الإسلامي

بعض الخطوات العملية نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية ونلخصها فيما يلي[1]:

أ_ البدء في طريق الوحدة المنشودة بالتكتلات الاقتصادية حيث يمكن النظر للعالم الإسلامي على انه مجموعة من الأقاليم المتجانسة التالية

مجموعه الدول الجنوب وشرق ووسط آسيا، مجموعة تركيا وإيران والدول المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي، ومن الملاحظ أن هذه المجموعات تنتظم في تكتلات مجموعة الدول الإفريقية، مجموع الدول العربية، اقتصادية إقليمية فعلا، والمطلوب هو تفعيل هذه التكتلات وإبراز الصفة الإسلامية فيها، إلى جانب وجود تنسيق في ما بينها من خلال المنظمة السابق اقتراحه.

ب_ العمل على إقامة مشروعات مشتركة في المجالات التي لبعض الدول الإسلامية ميزة نسبية فيها، مثل صناعات البتر وكيماويات وصناعات مواد البناء والمنسوجات وذلك في صورة شركات متعددة الجنسية مفتوحة للمساهمة فيها لكل مواطني العالم الإسلامي.

ج_ اختيار مجال اقتصادي معين وتوحيده مثل ما حدث بالنسبة لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية

د_ تنسيق وتوحيد المواقف الإسلامية في اجتماعات المنظمات الدولية وخاصة في منظمة التجارة العالمية للحصول على شروط أفضل للعالم الإسلامي في الاتفاقيات الصادرة عنها.

هـ_ البدء وتمشي مع اتفاقيات الجات بالسماح بتحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من عماله ورؤوس أموال بين الدول الإسلامية وإعطائها معاملة تفضيلية عن ما سواها.

و_ البدء في تنسيق بل وتوحيد قطاع البحوث والتدريب لعلاج التخلف التكنولوجي في العالم الإسلامي .والذي أصبح يمثل العصب الأساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي.

المطلب الثالث: برنامج العمل في منظمة التعاون الإسلامي حتى عام2025.

1-**فلسطين والقدس الشريف:** تظل قضية فلسطين ابرز التحديات السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي،والواقع أن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال تتمادى في تحديها لإرادة المجتمع الدولي من خلال احتلالها بالقوة لفلسطين والأراضي العربية منذ الرابع من يونيو 1967 ،انتهاكاتها للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وتواصل إسرائيل بالقوة تغيير الطابع الجغرافي والديموغرافي للأرض والوقائع الديموغرافية باتخاذها لإجراءات التعسفية وانفرادية ،من خلال ضمها للأراضي وهدم البيوت والتطهير العرقي وبناء المستوطنات

[1] محمد عبد الحليم عمر،الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 21-22

وتهويد مدينه القدس الشريف وعزلها عن محيطها الفلسطيني ،وهي بذلك تمعن في حرمان أبناء الشعب الفلسطيني من حقوقهم المشروعة والقيام بأعمال أحادية الجانب من شانها أن تقول الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

– تبرز الأهداف المنصوص عليها في هذه الوثيقة الدور المتوقع لمنظمة وفي ظل هذه الحالة الشائكة، التعاون الإسلامي في الدفاع عن قضية فلسطين العادلة وتقديم الدعم لأبناء الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقهم ،بما في ذلك حقهم في تقرير المصير وتحقيق سيادتهم من خلال إنشاء دولتهم الفلسطينية المستقلة فوق الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

2– **السلم والأمن:** تعمل منظمة التعاون الإسلامي منذ إنشاءها في عام 1969، بدأت من اجل تعزيز السلام والاستقرار والوئام والأمن والتنمية في العالم ،واليوم نظرا لان العديد من الصراعات وبؤر التوتر توجد في العالم الإسلامي، الأمر الذي يتعين معه تعزيز دور المنظمة باعتبارها شريكا فاعلا في تعزيز السلم والأمن على الصعيد الدولي، لذلك تعمل منظمه التعاون الإسلامي على وضع آليات دائمة من اجل معالجة فعالة للمسائل الهامة المتعلقة بالسلم والأمن والوساطة والتسوية السليمة للنزاعات، وعلى تعزيز الآليات الحالية لهذا الغرض يتعين كذلك بناء قدرات العاملين في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تعزيز مهارات التفاوض، ومراقبة الانتخابات وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة.

– وتعد النزاعات العالقة التي طال أمدها في العالم الإسلامي، من اشد المخاطر التي تهدد السلم والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي ،ومنظمة التعاون الإسلامي باعتبارها منظمة حكوميه دولية تمثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي بدور كبير في تسهيل الوصول إلى حل عادل وسلمي للنزاعات الدولية التي يكون المسلمين طرفا فيها، بمن فيهم الفلسطينيين والكشميريين ،وذلك على نحو يضمن بناء السلم وحفظه. وتستند مكانة المنظمة ونفوذها بشكل قوي إلى مبدأ أساسي هو مبدأ التضامن والأخوة الإسلامية التي تجمع الأمة في سعيها لتحقيق صالح العام ،ويظل تعزيز رفاه الجماعات والمجتمعات المسلمة على رأس جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز السلمي والوئام والاستقرار.

3– **التخفيف من وضئة الفقر:** على مدى العقود الثلاثة الماضية ، أحرز تقدم كبير في الحد من الفقر، إذ لعب النمو الاقتصادي القوي والتطورات التكنولوجية وعولمة التجارة والمالية ،دورا محورين في تحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم، وفي البلدان النامية خاصة وشهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها جزء أساسيا من العالم النامي، أيضا تحسن في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع 1.25 دولارا في اليوم الواحد دولار أمريكي على أساس تعادل القوه الشرائية قد انخفض من 41.1% عام 1990 إلى 22,4% عام 2011 ،أي ما يعادل انخفاضا نسبته 18,7 % ولكن على الرغم من هذه الاتجاهات الايجابية ظلت حالة الفقر تنذر بالخطر في العديد من الدول. الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا جنوب الصحراء واسيا.

– يعد الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ونتاجا للبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة في بلد معين

وله أسباب داخلية وخارجية،ويرتبط ارتباطا قويا بالجوع وسوء التغذية والأمراض والأمية، وتدني مستوى وجودة الحياة في جميع أنحاء العالم النامي،وبالتالي من الضروري لصياغة نهج شامل متعدد الأبعاد بما في ذلك السياسات والإجراءات الحكومية المستهدفة وإسهام الوسائل المالية الأخرى، مثل الاستخدام الفعال للتمويل الاجتماعي الإسلامي(الزكاة والوقف)على الصعيد الوطني وعلى الصعيد المنظمة لمعالجة مشكلة الفقر في دولها الأعضاء ويجب على الدول الأعضاء أن تبذل جهودا حديثة لزيادة الاستثمار بشكل كبير في الدول الأعضاء، وخاصة منها اقل البلدان نموا.

4- **التجارة والاستثمار والقطاع المالي:** إن توسيع نطاق التعاون في قطاعات التجارة والاستثمار والمال أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة ولتحسين الرفاهية الاقتصادية للشعوب في الدول الأعضاء في منظمه التعاون الإسلامي ،ويبين تحليل سريع لهذا القطاعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إن لدى الدول الأعضاء عددا من مواطن القوة وعدد من الفرص وكذلك استمرار بعض مواطن الضعف ،ففي مجال التجارة يعد حجم التجارة البينية الإسلامية من مجموع المبادلات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة المقياس الأوسع استخداما لتقييم مستوى التكامل الاقتصادي بين دول المنظمة والتعاون في ما بينها ،ومع ذلك فان التقدم في مجال التعاون التجاري بين بلدان المنظمة لا يزال غير كاف فقد بلغ حجم تجارة السلع والبضائع من مجموع المبادلات التجارية للدول الأعضاء في منظمه ما نسبته 15 % عام 2005 ،وارتفع إلى 18.7 % في عام 2013 .و لكي يبلغ التعاون التجاري المستوى المنشود ينبغي الإسراع بتفعيل أنظمة تيسير التجارة ،مثل نظام الافضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وائتمان الصادرات وتامين الاستثمار وإقرار المعايير والأنظمة الفنية وإجراءات تقييم المطابقة.

- وتشير زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إن الحصة المتنامية للدول الأعضاء من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى تزايد جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، وتحسن بيئة الأعمال المحلية،علاوة على ذلك تراجع عبء الديون الخارجية للدول المنظمة للسنوات عديدة إذا ما قيس بكل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات، فخفف العبء المفرط لخدمة الدين على الدول الأعضاء في الاقتصاد المحلي.

- ولا يزال قطاع المالية الإسلامية الذي تبلغ قيمته أصول التراكمية ما يزيد عن 2 تريليون دولار بنهاية عام 2014 ،تمثل جزءا صغيرا من النظام المالي العالمي وتتيح مواطن القوة الأصلية(بالنسبة للاقتصاديات التي تتبناها). ويبقى نموها غير متقطع (في المتوسط حوالي 20% سنويا)وسط الصعوبات التي يعاني منها النظام المالي العالمي وتستحوذ الدول الأعضاء في المنظمة على النصيب الأوفر، إذ تتجاوز حصتها 95 % من إجمالي أصول المالية الإسلامية في العالم.

5- **الزراعة والأمن الغذائي:** يحضى القطاع الزراعي بأهمية حاسمة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، ولاسيما لأقلها نموا، لان التنمية الزراعية شرط أساسي من الشروط الأساسية المختلفة للتنمية الاقتصادية

،و لأنها توفر سبل العيش لشريحة كبيرة من السكان في دول المنظمة ولقد حبا الله دول المنظمة كمجموعة من موارد زراعية متنوعة،إذا توجد بها حاليا 28,8 % من الأراضي الزراعية في العالم و 13,5 %من مجموع المواد المائية المتجددة في العالم.

وإذا لم يتوفر القدر الكافي والمناسب من الغداء لا يمكن تسلق سلم التنمية، وجدير بالذكر إن الإدارة _ والسياسات الزراعية الفعالة والمستدامة يمكنها أن تنهض بدور محوري في تعزيز جهود التنمية في دول المنظمة ،وهناك أيضا حاجه واضحة لزيادة تطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي واستخدام التكنولوجيا الحديثة لمواجهة التحديات المتمثلة في تعظيم الاستخدام المنتج للمياه والتقليل من أثاره المدمرة إلى الحد الأدنى كما تبقى الحاجة كبيرة إلى اتخاذ تدابير لحماية التنوع البيولوجي الجيني في الدول الأعضاء في المنظمة.

6- **العلوم والتكنولوجيا والابتكار:** يعد البحث في مجال العلوم والتكنولوجيا مفتاح التقدم نحو اقتصاد قائم على المعرفة وموجه نحو الابتكار، وتعكس كافة البحث والتطوير (أي مجموع النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) القدرات الابتكارية للبلد ،ذلك أن ارتفاع كثافة البحث والتطوير دليلا على تخصيص المزيد من الموارد نسبيه لتطوير منتجات جديدة أو عمليات الإنتاج،وتنفق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حاليا 0.46% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في المتوسط في حين تبلغ المعدلات في العالم والدول النامية الغير الأعضاء في المنظمة 2.3% و8.1% على التوالي.

- و من الشروط الأساسية لتشجيع الابتكار وتعزيز التنمية العلمية والتكنولوجية للبلد أيضا وفرة الباحثين المؤهلين تأهيلا عاليا، وتقع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط أيضا في مراكز متأخرة على المتوسط العالمي من حيث عدد الباحثين لكل مليون شخص 615 مقابل 1604. و إلى حد ما، يمكن أن ينعكس الأداء في البحوث الأكاديمية بشكل جيد على عدد المقالات العلمية المنشورة في المجالات المفهرسة فقد أنتجت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 2013 أكثر من 109 في عام 2013 في حين كانت %ألف مقالة علمية وبلغت حصتها من الإنتاج العلم العالمي 6.1 حصتها2.2% عام 2000 بما مجموعه 20242 مقالا.

- وتعد حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع خاصة، عاملا رئيسيا يسهم في تقدم الابتكار والتطور العلمي، ووفقا للبيانات المتعلقة بطلبات براءات الاختراع قدم 2.35 مليار من طلبات براءات الاختراع في العالم بما في ذلك مكاتب البراءات الإقليمية، وبلغ نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 1.5% من طلبات براءات الاختراع في العالم بما مجموعه 34933 طلبا.

7- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنية المعلومات الرقمية: تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر محركا للنمو الاقتصادي والابتكار والتعليم والإنتاجية،وتؤدي دورا حاسما في جميع جوانب الأعمال التجارية تقريبا ويعد وجود عدد كاف من المهنيين المؤهلين في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات أمرا لا غنى عنه للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبناء النمو الاقتصادي في المستقبل وتأهيل المنظمة، للاستفادة من التحسينات الجديدة في مجال الحكامة الالكترونية والتجارة الالكترونية، والأعمال غير أن هذه الوسيلة تقتضي توفير الأمن اللازم لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات وهناك حاجة إلى المزيد من التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز بنية المعلومات الرقمية وتوفير امن المعلومات بما فيه ذلك النزاهة والخصوصية والأمان.

– وتدخل مشاريع تجهيز المنظمة بأحدث التطورات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،وتوعية الدول الأعضاء الأمن ضمن السياسة العامة للمنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل حماية الطفولة عبر الانترنت ويشمل ذلك أيضا حماية أسماء نطاق المستوى الأعلى ذات الهويات الإسلامية في مؤسسة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة شريطة وجود نهج جيد للتنسيق بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

8– **الإصلاحات المؤسسية لمنظمة التعاون الإسلامي:** ينبع جدول أعمال منظمه التعاون الإسلامي للإصلاح من التزامها بالعمل الإسلامي المشترك وبموقعه المركزي ضمن برامج وأنشطة منظمة مؤسساتها.إن أي إجراء يحسن ويعزز قدره المنظمة على الاستجابة للمتطلبات الجديدة ،والتخطيط لأنشطتها بشكل أفضل يسهم في عملية الإصلاح التي حددتها محافل المنظمات في مناسبات مختلفة، وقد حدد برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2005 عددا من تدابير الإصلاح وإعادة الهيكلة نفذت إلى حد كبير.

– إن الإصلاح والتنمية يعززان بعضهما ويشكلان معا عملية مستمرة، وسيتوقف نجاح برنامج عمل المنظمة حتى عام 2005، بشكل كبير على استعداد جميع أصحاب الشأن لإيجاد مناخ يحفز على التحسين، وهو ما يستلزم التركيز الدائم على ترشيد هياكلنا وأنظمتنا وإجراءاتنا، والعمل على الضرورة على بناء قوة عاملة نشطة وتعزيز التآزر وفعالية التكلفة والكفاءة المهنية على جميع المستويات[1].

[1] منظمة التعاون الإسلامي، برنامج العمل، 2025، ص 4–13

خلاصة الفصل الثاني:

تظهر منظمة التعاون الإسلامي كمنظمة دولية إقليمية تلتزم التزاما تاما بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فهي منظمة تتأسس على الترابط الديني و تسعى كأي منظمة دولية لتحقيق مصالح أعضائها و التكامل فيما بينهم وتحقيق الأمن والسلم في الدول الإسلامية ودعم قضايا شعوبها وتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دولها.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة تناول موضوع منظمة التعاون الإسلامي وكيفية التكامل الاقتصادي بين دولها لما يعود من أثار ايجابية على منظمة فهي ثاني اكبر منظمة حكومية دولية إسلامية بعد الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، لذا جاء الفصلين لهذه المذكرة من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة التحقق من صحة الفرضيات المقترحة، فتبين لنا مما سبق إن منظمة التعاون الإسلامي منظمة هامة وفعالة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دولها الإسلامية فهي تعمل على مساعدة الدول الإسلامية الأعضاء فيها أو غير الأعضاء من اجل العمل على تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول.

أولا: النتائج العامة للدراسة

- حاولت حل و تسوية و تسوية النزاعات الإسلامية و حفظ امن الدول الأعضاء وان كان نشاطها محدود في المجال السياسي.
- قامت بجهود ملموسة في مجال التعاون و التنمية الاقتصادية و الثقافية من خلال إبرام اتفاقيات جماعية و إنشاء المؤسسات الاقتصادية و اقتراح مشاريع التعاون المشترك.
- ساعد التكامل الاقتصادي دول منظمة التعاون الإسلامي على تقوية العلاقات و تحقيق التكامل بينها.
- استطاعت المنظمة أن تبلور إستراتيجية ثقافية إسلامية للمعرفة.
- حماية الإسلام من التشويه و محاربة الإرهاب .
- تقديم المساعدات بين الدول الأعضاء و الغير الأعضاء الإسلامية.

ثانيا: اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى صحيحة فالتكامل الاقتصادي يساعد في تطوير التعاون وتكوين علاقات واتفاقات وطيدة في المنظمة التعاون الإسلامي بين دولها الأعضاء.
- الفرضية الثانية نعم هي فرضية صحيحة لأنه توجد مساعدات اقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي تفيد وتساعد الدول.
- الفرضية الثالثة صحيحة لا تزال منظمة التعاون الإسلامي تواجه تحديات والفرص يوميا التي يجب استغلالها والتأقلم نع جميع العقبات والمشاكل وحلها.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

1- الحد من حالة عدم اليقين بشان السياسة العامة وتصاعد التوترات التجارية يضر بشكل كبير بالسلوك الاستثماري للشركات بسبب زيادة حالة عدم اليقين ويؤدي هذا إلى تأجيل قرارات الاستثمار من قبل الشركات وعليه يجب على منظمة التعاون الإسلامي التقليل من حالة عدم اليقين

بشان السياسة العامة من خلال الإبلاغ الواضح وفي الوقت المناسب عن التغيرات المستقبلية التجارية لدعم الاستثمار والسلوك الاستهلاكي.

2- الانخراط في اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية في ظل الوضع الطبيعي الجديد سيكون القرب من الموردين والمستهلكين من خلال بنية تحتية متطورة بدرجة كافية فان اتفاقيات التجارة الحرة مع التكتلات التجارية الكبيرة ستكون عامل جذب آخر للشركات متعددة الجنسيات للنظر في الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي.

3- الاستثمار في تحسين مستوى الربط الذي لا تتوفر بعض دول المنظمة على ميزة القرب الجغرافي فيمكن التغلب على البعد عن طريق تحسين مستوى الربط وخفض تكاليف التجارة وإدخال المنافسة في خدمات النقل وتحسين هيكل المنافذ وإدارتها .

4- إنشاء تكتلات لوجستية من اجل دعم قدرتها التنافسية الإقليمية يمكن لدول المنظمة التعاون الإسلامي إنشاء تكتلات لوجيستية إقليمية لضمان التسيلم الفعال في الوقت المناسب للمنتجات الوسيطة من خلال تعامل مع كميات كبيرة من الشحن.

رابع: آفاق الدراسة

- لقد تناولت الدراسة الحالية بعنوان التكامل الاقتصادي في ظل منظمة التعاون الإسلامي بالاستناد إلى التعاون والمساعدات المختلفة في هذا المجال خاصة منظمة التعاون الإسلامي التي هي منظمة دولية إسلامية قوية ناجعة. رغم تناول الموضوع لجوانب عديدة إلا انه لم يتطرق إلى بعض النقاط التي من شانها أن تكون موضوعات بحث لاحقة.

قائمة المراجع

- أولا: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب:

1. احمد عرفه احمد يوسف، **أساليب التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، جامعة الأزهر، الإسكندرية، 2016.
2. احمد علام، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية لنظام و نشاط المنظمة، دار النهضة العربية، مصر، 1996.
3. أحمد فريد مصطفى ،"**الاقتصاد النقدي والدولي** "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر ، 2009.
4. إسماعيل العربي، "**التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، رغاية الجزائر، 1981.
5. الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2018.
6. إكرام عبد الرحيم، "**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**"، مكتبة مديولي، ط1، 2002.
7. أكمل الدين إحسان اوغلو،" **العالم الإسلامي الجديد وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي**"، دار الشروق، القاهرة، 2013.
8. الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009،جدة، (منظمة التعاون الإسلامي 2009).
9. جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي و تحدياته**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000..
10. الجوهري يسري،" **دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية نشأة المعارف**"، الإسكندرية، مصر، 1975.
11. حسين عمر، **"الاقتصاد و العولمة"**، دار الكتاب الحديث، الجزائر
12. زينب حسن عوض الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية** "، الدار الجامعية، مطابع الأمان، بيروت، ص213.
13. صايغ يوسف عبد الله ،"**الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية** –دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي" ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،لبنان ،1982
14. عادل احمد حشيش، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
15. عادل احمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1998.
16. عبد المطلب عبد المجيد ،"**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** " ،الدار العربية للطباعة والنشر ،القاهرة ،مصر ،ط1 ،2003م .
17. علي سيد إسماعيل، **معوقات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، جامعة الأزهر، 2016.
18. عمر محي الدين الجلوي، **الأجوبة الخاصة لأسئلة العلاقات الاقتصادية الدولية**، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2008-2009.
19. عوض إكرام عبد الرحيم، "**السوق الشرق أوسطية**"، مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
20. فاتح حسين خلف، **" العلاقات الاقتصادية الدولية"**، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1، 2001.

21. فليح حسن خلف ،"**اقتصاديات الوطن العربي** " ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، ط1 ، م2004.
22. كامل بكري، "**الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص195.
23. كنان بغجي، جام تنتن، **التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي**، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أكتوبر ،2020.
24. المادة الأولى من الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي و الفني و التجاري
25. محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1991.
26. محمد سعد عبده، **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة، قاهرة، 2005.
27. محمد سيدي عابد ،"**التجارة الدولية** " ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،مصر ، 2001م.
28. محمد عبد الحليم عمر ، **الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية** ، مؤتمر الأمة الإسلامية ، سنة 1–3 رجب 1426هـ الموافق 6–8 أغسطس ، مكة المكرمة ، 2005
29. محمد عبد العزيز العهجية ، "**الاقتصاد الدولي**" ، دار الجامعات المصرية ، 1978م .
30. محمد عبد العزيز، "**عجمية الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية**"، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
31. محمد عمارة، "إحياء الخلافة الإسلامية حقيقة خيال، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.

32. محمد هشام خواحكية ،" **التكتلات الاقتصادية الدولية** " ، مديرية المطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا ،1972م. محمد يونس ،على عبد الوهاب نجاة ،"اقتصاديات دولية " ،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،2009م .
33. مرسي فؤاد ،"**دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي** "، مجلس الوحدة الاقتصادية الأمانة العامة، عمان،الأردن،1983م،
34. منظمة التعاون الإسلامي، ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، المادة01.

35. منير الحمش،" **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين متأهلات في الفكر والنمو والأزمات**"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
36. ودودة عبد الرحمن بدران، "وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة"، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
37. اليكس فاسيلييف،خيري الضامن(مترجم) ، تاريخ العربية السعودية، دار الفارابي، بيروت، 2011، صفحات متفرقة.

✓ الأطروحات ومذكرات التخرج:

1. آسيا الوافي، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ،2007.
2. أمل خيري أمين محمد، **دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول إفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها منذ عام 2002**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على الدكتوراه، الفلسفة في الدراسات

3. بلخير فؤاد، **التعاون في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، 2010
4. بوقارة حسين ،"**سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج**" ، مطبوعة محاضرات طلبة قسم الماجستير دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة ،الجزائر ، 1993 /1994م.
5. رابح فضيل ،"**التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه** "، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر1955.
6. سعاد يحي، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
7. السعيد بوشول، "**واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
8. فرح شعبان ،"**التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي** "، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الشلف ،2005.
9. قدور بوزيدي ،"**التكامل الاقتصادي العربي** " رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 1999
10. لمقدم عبيرات،"**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتحديات المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2002.

✓ ملتقيات:

1. الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي و الفني و التجاري
2. رفعت السيد ألعوضي، **اثر التجارة البينية للدول الإسلامية في الحد من ضيق السوق**، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، القاهرة،27–29 ابريل2010.
3. سفارة المملكة العربية السعودية في أنقرة، القمم الإسلامية وجهود المملكة العربية السعودية لتعزيز التضامن الإسلامي، اسطنبول، قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشر، 17–16 ابريل 2019.
4. مركز أنقرة {سيسرك} , **الإستراتيجية و خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي و الفني و التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مركز أنقرة، 1997
5. مركز أنقرة ،**حول المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نموا و البلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، تركيا، 2008.

✓ تقارير:

1. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.
2. تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي،الدورة الرابعة و الثلاثين لاجتماع لجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي(الكوميسيك)،أنقرة،تركيا،2018.
3. اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي الكومسيك، تقرير سير العمل الخاص بالكومسيك 2008–2012 (انقرة: الكومسيك 2013.

✓ **مجلات:**

1. توفيق بوعشبة، "**أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بين النظرية والتطبيق**"، مجلة الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز، جده، ط18، سبتمبر 1983
2. الجوزي جملية، **التكامل الاقتصادي العربي (واقع وأفاق)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5
3. حبيب محمود، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأفاق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة، دمشق، المجلد16 ، العدد الثاني، 2000.
4. زينب عبد العظيم،"**سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة**"، مجلة حولية أمتي في العالم 1999 العلاقات البينية داخل الأمة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ط2، القاهرة، 2000.
5. عماد عبد الغني،"**التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة** –أسباب التغير وشروط الانطلاقة ،مجلة المستقبل العربي ،العدد250 ،ديسمبر 1999 م.
6. محمد محمود الإمام ،"**اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي** " ، مجلة بحوث الاقتصادية عربية ، العدد السابع ، القاهرة،مصر ،1997م.
7. محمود السيد حسن داود، "**منظمة المؤتمر الإسلامي بين الإمكانيات الواقع وطموحات المستقبل**، مجلة الجامعة الإسلامية، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، ط34، 2000
8. مصطفى دسوقي كسبة , " **الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي**: بين خصائص الواقع و متطلبات الاقتصاد الإسلامي، " مجلة حولية آمتي في العالم،: مركز الحضارة للدراسات السياسات، مكتبة الشروق الدولية ، ط1 ، مصر، القاهرة، 2011.
9. مهدي ميلود، "**التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأهول (عرض لبعض التجارب)**" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
10. هيئة التحرير، **"الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية'** ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، المجلد 1، طبعة 2، جدة، يونيو 1994.

- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ek meleddin lhsanoghu ; Enhancing Economic cooperation amomg mulim countries * the role of the oic * journal of economics and management (kuala lumbore the international islamic university malayasia ; vol .no 1 ;2009) pp 13 ;30

2. Https// ww.isdb . org /icj/go/km/docs/documents/idb developments / internet/ english / idb /c,/ foundation / isfd-strategy-2008- 2012 pdf

3. Islamic develepement bank (isdb) ; report and recomendation of the isdb president on the islamic solidarity fund for developement ‘isdb’ (jeddah/ isdb ;2012) p 2 on link

4. Jean Marc Siroén ,la régionalisation de l’économie mondial et multilatéralisme ,cahier de français ,n°299 ,novembre 2000 ,p40

5. Yalwiga Farowiez Economie International ,Benjamin,quebec,1995,p265